

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الشخصية التساطية وعلاقتها بالعود الى الجريمة
دراسة مسحية لمراكز الأحداث في الأردن

إعداد الطالب

أنور خلف العبيسات

إشراف

الاستاذ الدكتور عايد وريكات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـا
استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجـــة
الماجستير في علم الاجتماع/ علم الجريمة

جامعة مؤتة, 2007م

الإهداء

الى والدتي العزيزة

إلى زوجتي العزيزة التي سهرت معي الليالي.

إلى فلذة كبدي أصيل

إليهم جميعاً أهدي نتاج هذا الجهد المتواضع

أنور خلف العبيسـ ـات

الشكر والتقدير

الحمد الذي علم بالقلم... وأنزل علمه على من أختص من عباده وألهم.. والصلاة والسلام على خير خلق ا ، سيدنا محمد .

فبعدما أنعم ا علي ووهب لي الصبر والعزم على متابعة تعليمي، وقدر لي بفضله على إنجاز هذه الدراسة لا يسعني إلاّ أن أتوجه بالشكر إلى للأستاذ الـدكتور عايد وريكات الذي أشرف على هذه الرسالة وتحمل جهداً وعناء خلال فترة إشرافه حتى أصبحت حقيقة بفضله وحسن رعايته.

وأشكر جامعة مؤتة رئيساً وأساتذة وإداريين، حيث قدمت لي الكثير، ونهلت من معينها، فكل الشكر للقائمين على هذا الصرح الكبير، وسيبقى اسم مؤتة حياً في قلوبنا وأذهاننا إيماناً واعتقاداً وتاريخاً وعلماً للأبد.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة، الذين شـرفوني بقبـول مناقشة هذه الرسالة، والذي سيكون لملاحظاتهم إثراء كريم فلهم مني كل التقدير.

كما أشكر جميع من تعاون وأسهم معي في إخراج هذه الرسالة إلـى حيـز الوجود وجميع المبحوثين الذين تفضلوا بالإجابة على استبانات الدراسة.

إليهم جميعاً خالص الشكر والعرفان، اعترافاً مني بجميلهم، فجزاهم ا عني خيـر الجزاء.

أنور خلف العبيسـات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

الشخصية التسلطية وعلاقتها بالعود إلى الجريمة
في مراكز رعاية الأحداث في الأردن

أنور العبيسات

جامعة مؤتة، 2007

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الشخصية التسلطية لدى الأحداث وعلاقتها بحجم ظاهرة العود إلى الجريمة في المجتمع الأردني، حيث أجريت هذه الدراسة على جميع الأحداث المسجلين في مراكز رعاية الأحداث في الأردن بلغ تعدادهم الصافي بعد تدقيق الاستبانات (189) مفردةً. ومن أجل هذه الدراسة تم تصميم استبانة خاصة تألف من شقين حيث شمل الجزء الأول المتغيرات الديمغرافية (كالعمر، والمستوى التعليمي للحدث، وحجم الأسرة، والدخل الشهري للأسرة، ومكان الإقامة، والمستوى التعليمي للوالدين، ومهنة الحدث قبل السجن، والدين، وعمل الوالدين)، وتكون الجزء الثاني من أسئلة لقياس الشخصية التسلطية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشخصية التسلطية، والعود إلى الجريمة ومكان الإقامة (الحضر) والشخصية التسلطية، والمتغيرات الديمغرافية (العمر، المستوى التعليمي، والدين، ومكان الإقامة، والمهنة قبل دخول المركز، والدخل الشهري للأسرة، وحجم الأسرة، والعود إلى الجريمة)..
2. لا يوجد علاقة دالة إحصائياً بين كل من المتغيرات الديمغرافية التالية : (الدين، والمستوى التعليمي للحدث، والمهنة قبل دخول المركز، ومهنة الأب، ومهنة الأم، وعمل الأب، وعمل الأم)، والشخصية التسلطية.

وأخيراً أبرزت هذه الدراسة بعض التوصيات.

Abstract

Authoritarian personality and its relationship with recidivism in the institutions of juveniles Care in Jordan

Anwer kallef Al-Obissat

Mu'tah University, 2007

This study aims at knowing the Authoritarian personality of juveniles and its relationship with the phenomenon of juvenile's recidivism in the Jordanian society. This study covered all convicted and registered delinquents in the instructions of care in Jordan, and their size reached 189 delinquents

In order to execute the study, a especial questionnaire was designed. It consisted of two parts in which the first part included the demographic variables such as age, educational level of the delinquent, family size, family monthly income, place of residence Parents level of education, profession of the delinquent before incarceration, religion, Parents work, fathers work, and the second part included questions measuring the Authoritarian personality and recidivism.

The study reveled the following results: there are significant relationship between Authoritarian personality and recidivism, place of residence (urban) and Authoritarian personality, demographic variables (age, delinquents level of education, religion, place of residence, Profession before incarceration, monthly family income, and family size), and recidivism, and also, the study didn't find significant relationship between the following demographic variables (age, delinquent's level of education , religion father's profession, mothers, profession fathers , work, mothers work and authoritarian personality , profession before incarceration), and finally, the study presented some recommendations

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1. 1 مقدمة:

يعيش الإنسان في بيئة تزخر بمتغيرات لا حصر لها، تتطلب منه التعامل معها وفهمها والاستجابة لها بطريقة ناجحة، أي أنه يبحث عن السلوك الناجح ليحقق التكيف الشخصي والاجتماعي مع ذاته ومع الآخرين، على حد سواء ليتمكن من العيش بتوافق، لذلك فإنه يسعى دائماً إلى فهم ذاته والآخرين. ومن هنا تأتي الدراسات الموضوعية لمحددات السلوك البشري، إذ أن فهم هذه المحددات والسيطرة عليها يعد البداية العلمية لفهم شخصية الإنسان، وكذا فهم بنائه الاجتماعي. ولقد انقسمت محددات السلوك البشري على العموم إلى قسمين، الأول هو الفروق الفردية أو العوامل الشخصية، والثاني هو البيئة أو العوامل الموقفية. ومما لا شك فيه أن السلوك التسلطي هو سمة شخصية ذات علاقة في السلوك الاجتماعي للشخص (أحمد، 1999).

إن دراسة الظواهر الإجرامية بشكل عام، تعود الى نهاية القرن التسع عشر وتعتبر المدرسة الايطالية أول مدرسة تحدثت عن الجريمة وأسباب الانحراف في شخص المنحرف وانحراف الإحداث من المشكلات التي تواجه المجتمعات بشكل عام. لأنها تؤثر على نماء المجتمع وتقدمه وازدهاره وذلك لكبر حجم الخسائر الناتجة عن آثار هذه الظاهرة لكونها تمس الحقوق البشرية وتمس الحياة الإنسانية. (العكايلة، 1993)

وللتسلطية دور فعال في التوافق الشخصي والاجتماعي، من خلال اتصالها بمظاهر الانفعال الزائد والعجز عن التحكم في التقلبات الوجدانية، وانخفاض القدرة على ضبط النفس، والمبالغة في تضخيم الذات، وعن صلة التسلطية بصعوبة التوافق الاجتماعي الذي يأخذ مظاهر الجمود والشك والانسحاب، وتتسم التسلطية بالتطرف في الاستجابة في صعوبة تغيير أنماط التفكير في حالة مواجهة مواقف متنوعة، مما يقود إلى صعوبة التكيف معها (إبراهيم، 1980).

وظاهرة العود إلى الجريمة ليست ظاهرة فردية ذات طابع خـاص إلا أنهـا ظاهرة عامة تهدد كيان الحدث نفسه وتهدد كيان المجتمع بأسرة ولمكانة الحدث في الأسرة من حيث حجم هذه الفئة العمرية وحساسية هذه المرحلة العمرية بـات مـن الضروري على المؤسسات المتخصصة في هذا المجال سوءا كانت رسمية أو شعبية تولي اهتماماً بالغاً لهذه الظاهرة الخطيرة (الواكد، 2005).

وتمثل ظاهرة العود إلى الجريمة والاعتياد على الإجرام تحديا للنظام الاجتماعي – القانوني السائد في المجتمع، وتنبئ عن قصور هذا النظام عن تحقيق أهدافه. (الألفي. 1965. ص: 45). وتعد هذه الظاهرة من المشاكل الاجتماعية التي انصب اهتمام الباحثين عليها، وذلك لعدة أسباب منها: محاولة تقييم وإصلاح للنظام الاجتماعي – القانوني وسد الثغرات فيه لمواجهة هذه الظاهرة ومواجهة الآثار المختلفة المترتبة عليها. وثاني هذه الأسباب إن هذه الظاهرة – أي العود إلى الجريمة – تشكل عبئا ماليا كبيرا على ميزانية الدول نتيجة ما تتحمله هذه الدول من أعباء التعامل مع المجرم نفسه لأكثر من مرة، وما يتطلب ذلك من توفير للعناصر البشرية المؤهلة للتعامل مع هكذا نمط من أنماط المجرمين، بجانب توفير الوسائل المادية المختلفة التي تلزم لعمل أجهزة القضاء والعدالة الجنائية ومؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات العقابية في الدولة. إضافة إلى تكاليف الخدمات الاجتماعية التي تقدمها هذه الأجهزة لهؤلاء المجرمين وعائلاتهم. ويضاف إلى ذلك الخسارة المادية التي تتكبدها الدولة من جراء تعطيلها لطاقات أفرادها الإنتاجية المتمثلة في طاقات الأفراد العاملين في أنظمة العدالة الجنائية والمجرمين المكررين للسلوك الجرمي. وثالث هذه الأسباب إن الاعتياد على الإجرام يشكل خطورة اقتصادية – اجتماعية – تربوية على أسر هؤلاء معتادي السلوك الجرمي. فاعتياد أحد أفراد الأسرة للإجرام يؤدي إلى الحط من مكانة الأسرة اجتماعيا، ويضعف علاقاتها المختلفة مع المجتمع المحيط بها. وإذا كان الفرد مكرر السلوك الجرمي أو معتاد الإجرام وهو رب هذه الأسرة أو معيلها فان ذلك يقود إلى خسارة هذه الأسرة لمصدر دخلها المادي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفكك هذه الأسرة ومضاعفة الخسارة على المجتمع. (حمدان. 2001، 2-3).

وتشير الإحصاءات الجنائية المختلفة إلى زيادة مضطردة في معدلات هذه الظاهرة. فقد أعلن مكتب الإحصاءات الجنائية الأمريكي في عام 2000 أن معدل العود إلى الجريمة بين السجناء في السجون الاتحادية الأمريكية في الفترة 1986-1994 بلغ 16%. وأن هذا المعدل ارتفع من 11.4% عام 1986 إلى 18.6% عام 1994. (Bureau of Justice Statistic. 2000. P: 1). أما الإحصاءات الجنائية الصادرة عن مديرية الأمن العام/ الأردن فإنها لا تحتوي على أية بيانات خاصة بالعود إلى الجريمة أو أعداد المذنبين مكرري السلوك الجرمي. وهذا الوضع يتشابه مع الوضع القائم في مختلف الدول العربية حيث لا يوجد فيها إحصاءات لأعداد مكرري السلوك الجرمي أو أية بيانات أخرى عن ظاهرة العود إلى الجريمة. ولكن أظهرت دراسة الغانم التي أجريت على عينة من الأفراد المحكومين المودعين في المؤسسات العقابية في كل من الأردن ومصر وتونس أن نسبة العود إلى الجريمة بلغت في هذه الدول مجتمعة 25%، وأن 57% من النزلاء لديهم اتجاهات ايجابية نحو العود إلى الجريمة بعد الإفراج عنهم. وإن لم توضح الدراسة معدل هذه الظاهرة حسب الدول المذكورة. (غانم. 1999، 180).

1.2. مشكلة الدراسة.

لقد أصبحت الوقاية من الجريمة الهدف الذي تسعى لتحقيقه مختلف الدول والمجتمعات، وقد تطلب ذلك إحداث تغيير في أهداف السياسات التعليمة التي تتبناها هذه الدول حيث أهملت المتغيرات الاجتماعية في علم الجريمة الشخصية علماً أن الشخصية التسلطية تلعب دوراً فعالاً في متغيرات عدة هي، اتخاذ القرار، التوافق الشخصي الاجتماعي، الإدراك الاجتماعي، السلوك العدائي، والعود إلى الجريمة، وهنا تبرز مشكلة هذه الدراسة، هذه المشكلة التي يمكن التعبير عنها من خلال التساؤل التالي: ما هي العلاقة بين الشخصية التسلطية والعود إلى الجريمة في مراكز الأحداث في الأردن.

1.3. أهمية الدراسة.

لقد نالت العلاقة بين الشخصية التسلطية والعود إلى الجريمة الاهتمام الكبير في المجتمعات الغربية، حيث قام الباحثون والمراكز البحثية بإجراء الدراسات العديدة والمستمرة عن هذه العلاقة.(Van & Mervielde, 2005) إلا أن هذا الموضوع لم ينل الاهتمام الكافي في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع الأردني بشكل خاص.

وتعتبر ظاهرة العود إلى الجريمة من الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها جميع المجتمعات بشكل عام والمجتمع الأردني بشكل خاص وهذه الظاهرة في تزايد وتصاعد وهذا مؤشر على خطورة هذه الظاهرة التي لها مسببات كثيرة وتستدعي من المسؤولين والقائمين على برامج رعاية الفترة الأولى لحياة الإحداث ايلاءها جل اهتمامهم ووضع الحلول المناسبة للحد من استفحالها لما لهذه الفترة من حساسة لنظراً لخطورتها ولكثرة عدد هذه الفئة العمرية ولما تسببه من إهدار لطاقات المجتمع.

إن نظرة بسيطة لسجلات وإحصائيات مدرية الأمن العام والمحاكم النظامية والتنمية الاجتماعية يلاحظ الازدياد الملحوظ إذا وضعنا في اعتبارنا عدد سكان المملكة الذي تجاوز خمسة ملايين حتى هذا العام 2005. إلا أن هذا الموضوع لم ينل الدراسة أو الاهتمام اللازمين منذ ذلك الوقت ولغاية الآن. وهذا ما أعطى هذه الدراسة تفردها في تناولها لهذه المشكلة، وطرحها مجالا بحثيا جديدا لإجراء دراسات لاحقة لهذه المشكلة.

ويشكل موضوع البحث الحالي أغناء البحث العلمي باعتباره من المحاولات الاستطلاعية لإحداث إضافة علمية في هذا المجال عن طريق الكشف عن حجم ظاهرة العود إلى الجريمة في المجتمع الأردني، وإيضاح علاقة الشخصية التسلطية بهذه الظاهرة.

1. 4 أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

1. التعرف على مميزات الشخصية التسلطية لدى الأحداث ومدى توفر إمكانية التنبؤ بسلوكهم وإمكانية توجهيه
2. الكشف عن حجم ظاهرة العود إلى الجريمة في المجتمع الأردني.
3. التعرف على الخصائص الديمغرافية للأحداث.
4. البحث في العلاقة ما بين الشخصية التسلطية والعود إلى الجريمة.
5. توفير قاعدة بيانات خاصة حول ظاهرة العود إلى الجريمة في المجتمع الأردني.

1. 5 فرضيات الدراسة.

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشخصية التسلطية والعود إلى الجريمة.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات الشخصية (العمر، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، الدين، الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم) والشخصية التسلطية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات الشخصية (العمر، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، الدين، الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم) والعود إلى الجريمة.

خلاصة الفصل:

تناول الفصل الأول من الدراسة الشخصية التسلطية لدى الأحداث ومدى توفر إمكانية التنبؤ بسلوكهم وإمكانية توجهيه، والتعرف على الخصائص الديمغرافية

للأحداث، وجاءت هذه الدراسة للكشف عن العلاقة ما بين الشخصية التسلطية والعود إلى الجريمة، وجاءت هذه الدراسة لوضع تصور لظاهرة العود للجريمية كون الإحصاءات الجنائية الصادرة عن مديرية الأمن العام/ الأردن لا تحتوي على أية بيانات خاصة بالعود إلى الجريمة أو أعداد المذنبين مكرري السلوك الجرمي. وتشير أهمية هذه الدراسة إلى أهمية التفحص في هذه العلاقة التي لم تنل الاهتمام الكافي في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع الأردني بشكل خاص.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

مقدمة:

يعتبر مفهوم الشخصية من المفاهيم التي نالت أهمية كبير في علـم الـنفس ولعل هذه الأهمية ترجع إلى ما له من تطبيقات نظرية وعملية معـاً ونظـراً لمـا للشخصية من مكانة هامة اقترح بعض علماء النفس أن يطلقوا عليها علم الشخصية (Persona logy) إشارة إلى أمكانية قيامها كتخصص قائم بذاته.

وتحتل نظرية الشخصية مكانة هامة ومحورية في نظريات واتجاهات علـم النفس وفروعه المختلفة، فكما يعد علم النفس بفروعه المختلفة بمثابة نقطة الالتقـاء بين مجالات العلوم البيولوجية والعلوم الاجتماعية نجد أن الشخصية تقـوم بـنفس الدور بين مجالات علم النفس.

فالشخصية تعتبر نقطة التقاء تجمع الجوانب الفسيولوجية والاجتماعية والنفسية وهي نتاج لفرعين هامين من فروع علم النفس هما علم النفس التجريبي وعلم النفس الإكلينيكي وقد استمدت الكثير من طبيعتها مـن هـذين الفـرعين حتـى اسـتقلت وأصبحت فرعاً هاماً من فروع علم النفس خاصة في مجـال التوجيـه والارشـاد النفسي حيث شكلت الشخصية ونظرياتها الأساس المعرفي له ويشترك علـم نفـس الشخصية مع الإرشاد النفسي في مجالين أولهما الاهتمام بدراسة الفـرد والمجـال البيئي والاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه الفرد والثـاني أصـبح علـم الـنفس الشخصية على وعي ومعرفة بوجود مشكلات هامة تتصل بالشخصية السوية التـي أغفلها علم النفس المرضي الذي ركز على الحالات المرضـية فقـط، لـذا فـإن الشخصية من المواضيع الأساسية التي لا بد للمرشد الالمام بها(أحمد، 1999).

والشخصية معناها باللاتينية Persona القناع وهـو الـشيء الـذي يرتدونـه الممثلون على خشبة المسرح على وجوههم أو بقية جـسمهم ليعطـي كـل مـنهم الانطباع الخاص للمتفرجين ومن معانية اللغوية:

1- الصفة والخلق وحقيقة وجود الإنسان متميزاً عن الأشياء الأخرى.
2- الصفات والخصائص التي تجعل الفرد كما هو وتميزه عن الأفراد الآخرين.
3- التجميع النهائي أو المحصلة العامة لكل الـدوافع والعـادات والاهتمامـات والميول والإحساسات والمثل والآراء والمعتقدات سواء كانـت موروثـة أو مكتسبة وكما تنعكس على سلوك الإنسان وتفاعله في بيئته.(سعد، 1983).

ويعتبر من الصعب أن نحدد بداية التفكير في أنماط الشخصية لوجود محاولات مبكرة تمت وجهود رائدة حدثت منذ سوات بعيدة قبل الميلاد وهي تعتبر ارهاصات موجهة لا يمكن إغفالها أو تجاهلها وهذا الاعتقاد اليوناني القديم كان يعـزى إلـى " أمبميد وقليس " في القرن الخامس ق. م (Dovidio, J., 1982).

وبدأ تصنيف الشخصية يتبلور ويأخذ شكلاً متكاملاً على يد جـالينوس وقـسم الشخصية إلى أربعة أنماط:

1- الدومي Sanguine وهو شخص متفائل ممتلئ دائماً بالحماس ترجع طبيعة مزاجه إلى قوة الدم.
2- السوداوي Melancholic وهو شخص حزين المزاج يرجع الـسبب فـي حزنه هذا إلى المبالغة في وظيفة الصفراء ذات اللون الأسود.
3- الصفراوي Choleric شخص قابل للاستثارة يرجع ذلـك إلـى زيـادة الصفراء في الجسم Yellow Bile.
4- البلغمي: وهو شخص يتميز بالبطء Slowness الواضح والتبلـد ويرجـع ذلك إلى تأثير مادة البلاغما في الدم.

من الاتجاهات الشائعة في علم النفس والتي تحاول فهم الشخصية وتفـسيرها اعتماداً على الطرق التجريبية الإحصائية. وتفترض الاتجاهات البعدية تكمن خلـف

الظواهر الملاحظة أبعاداً محددة، وأن الفروق في السمات هي فروق كمية وتتوزع على متصل، في حين أن الفروق بين الأبعاد هـي فـروق نوعيـة(Maragraf & 47:Schneider, 1994). وعلى الرغم من اختلاف النماذج التي تطرحها مثل هذه التوجهات فإنها تشترك في غالبيتها بالطريقة التي قامت على أساسها المتمثلة فـي تحديد مجموعة كبيرة من السمات السلوكية والخبراتية Experience المختلفة والتي يمكن للأشخاص أن يختلفوا فيما بينهم فيها، ومن النماذج المشهورة التي طرحـت في هذا المجال نموذج آيزينك في الشخصية الذي طرح أبعاد الانبـساطية مقابـل الانطوائية والعصابية مقابل الاتزان.(رضوان، 2000: 89-97). وقد استند آيزينك في منظومته البعدية Dimensional التي قامت استناداً إلى مفاهيم نظرية سلوكية و نتائج تحليلات إحصائية متعددة الأبعاد لقياس الشخصية بوساطة استخبارات مصممة لهذه الغرض إلى فرضية يوجد اختلاف حولها، مفادها أن المنظومة البعدية أقـرب تمثيلاً للظروف الواقعية من المنظومة التصنيفية classificatory إذ أنه في النهايـة لا يوجد فرق جوهري بين سمات السلوك الـسوي وسـمات الـسلوك المرضـي .(Moeller,1994,:7).

الشخصية التسلطية

يعيش الإنسان في بيئة تزخر بمتغيرات لا حصر لها، تتطلب منه التعامل معها وفهمها والاستجابة لها بطريقة ناجحة، أي أنه يبحث عن السلوك الناجح ليحقق التكيف الشخصي والاجتماعي مع ذاته ومع الآخرين، على حد سواء ليتمكن من العيش بتوافق، لذاك فإنه يسعى دائماً إلى فهم ذاته والآخرين. ومن هنا تأتي الدراسات الموضوعية لمحددات السلوك البشري، إذ أن فهم هذه المحددات والسيطرة عليها يعد البداية العلمية لفهم شخصية الإنسان، وكذا فهم بنائه الاجتماعي. ولقد انقسمت محددات السلوك البشري على العموم إلى قسمين، الأول هو الفروق الفردية أو العوامل الشخصية، و الثاني هو البيئة أو العوامل الموقفية. ومما لا شك فيه أن السلوك التسلطي هو سمة شخصية ذات علاقة بالسلوك الاجتماعي للشخص.

ونجد في العقود الأربعة المنصرمة توجهاً لعدد من الأبحاث والدراسات نحو دراسـة التسلطية Authoritarianism، لفهم تركيبها الدينامـي عند الأشخـاص وتباينهـم في السلـوك الاجتماعـي علـى أسـاس أنها متغيـر مهم يؤثـر في العلاقات الاجتماعية وفي متغيرات أخرى لها دور فاعل ضمن إطار الشخصية (Ven, 1989) وكشفت دراسات عدة دور التسلطية الفاعل في الإدراك الاجتماعي، إذ أن الإدراك الاجتماعـي عند التسلطييـن وغيـر التسلطييـن مـن أن التسلطييـن يدركـون أن اتجاهات الآخرين وخصائصهم الشخصية تتشابه مع ما لديهم من خصائص واتجاهات(Van &; Mervielde, 2005)

وأوضحت دراسة الس أن إدراك التسلطيين للأجانب يتميز بالخوف والشك والرفض (Ilse, 2006) وتوصلت في دراستها إلى أن الأكثر تسلطية كانوا أقل دقة في إدراك مشاعر الأشخاص الآخرين في المجموعة نفسها إضافة إلى افتقارهم إلى المشاركة الوجدانية معهم (Henry , 1994) وأن الأشخاص الأكثر نمطية لا يعتقدون بأن الناس يمتلكون خصائص حسنة، بل يتلمسون السيئ منها فيهم، ويرى رايتسمان Wrightsman أن هذه النظرة تتضمن فلسفة التسلطيين عن الطبيعة الإنسانية، وهي تعود لعدم قدرتهم على إحداث عملية تكامل في إدراكهم الكلي حينما تكون هناك سمات متعددة ومتصارعة (Wirightsman, L., 1994).

وأشارت دراسة دوفديو إلى أن الجنس التسلطي(ذكر، أنثى) يتفاعل مع سمة التسلطية، ويقومان بدور فاعل في إدراك الخصائص المنسوبة إلى شخص آخر، حيث ظهر أن التسلطيين الذكور ينسبون إلى الذكور مهارة أكثر من الإناث في أدائهم لمهمة معينة، وعكس ذلك يحدث بالنسبة للإناث (Dovidio, J., 1982).

ويرى بيترسون وريتشارد(Peterson &. Richard, 1993) أن التسلطية تُحرف الإدراك الاجتماعي عند الأشخاص بتأثيرها في دقته وتعقيده لأنها تتضمن الاحتفاظ بتصورات نمطية عن مختلف الناس ولذلك لا يتمكن الشخص التسلطي من تفسير سلوكهم بمعزل عن المعتقدات والاتجاهات النمطية التي يحملها عنهم.

وللتساطية دوراً فعالاً في التوافق الشخصي والاجتماعي، من خلال اتصالها بمظاهر الانفعال الزائد والعجز عن التحكم في التقلبات الوجدانية، وانخفاض القدرة على ضبط النفس، والمبالغة في تضخيم الذات، وعن صلة التساطية بصعوبة التوافق الاجتماعي الذي يأخذ مظاهر الجمود ولاشك والانسحاب، وتتسم التساطية بالتطرف في الاستجابة في صعوبة تغيير أنماط التفكير في حالة مواجهة مواقف متنوعة، مما يقود إلى صعوبة التكيف معها (Peterson., Emily, 2005).

وترتبط التساطية بالنفور من الغموض Intolerance of ambiguity فقد بين شيبرز وآخرون(Scheepers, et.al 1990) أن الأشخاص الأكثر تساطية كانوا أكثر تصلباً ونفوراً من الغموض، أن التساطية تعد من العوامل الهامة في التنبؤ بالنفور من الغموض.

وتتميز التساطية بالنظر ة الايجابية نحو الذات أو تقدير الـ ذات Self-esteem، وعن دور التساطية التنبؤي في التشدد بإصدار حكم العقوبة تجاه المـ دعى علـ يهم بانتهاك القانون وارجع سبب ذلك إلى عدم تمكن التـ ساطيين مـ ن عـ زل حـ التهم الانفعالية عن عمليات اتخاذ القرار (Altemeyer, 1998)، وأن التساطية تعد عنصراً رئيسياً في تغيير قرارات هيئة المحلفين بحق المدعى عليه أثناء مداولات المحاكمـ ة فقد ظهر أن المحلفين الأكثر تساطية يغيرون من أحكامهم ويصدرونها بعقوبة أعلى من المحلفين الأقل تساطية (Heaven, & Bucci, 2001) وترتبط التساطية بالعدوان، وأن مستوى التساطية عند الشخص والخصائص المتصلة بجماعة خارجية معينـ ة، يعدان محددين هامين في إثارة العدوان نحو الجماعة الخارجية وأن الأكثر تـ ساطية أكثر عدواناً من الأقل تـ ساطية (Leak, & Randall,1995) وأن التـ ساطي يظهـ ر استعداداً لاستخدام أساليب قاسية في التعامل مع السلوك المنحرف، ووجود علاقـ ة ارتباطيه ايجابية دالة بين التساطية والعدوان (Tibon & Blumberg, 1999). ومـ ن هنا تأتي أهمية دراسة التساطية وعلاقتها بالانحراف.

التوجهات النظرية في موضوع الشخصية التسلطية

تعد دراسة ليفين Lewin وجماعته أول اهتمام منهجي في دراسة السلوك التسلطي، حيث درسوا تأثير أنماط القيادة الديمقراطية والفوضوية والتسلطية في عملية التفاعل الاجتماعي بين الأطفال (إبراهيم، 1980، ص81).

ويبدو أن التسلطية قد درست على مستوى اجتماعي، إذ اهتم البحث فيها بالعلاقات الاجتماعية داخل الجماعات كما برز الاهتمام بدراستها على مستوى الشخص أيضاً.

فقد أجرى فروم (Fromm,1941) تحليلاً للعوامل الفاعلة في تركيب شخصية الإنسان، وتوصل إلى أن فقدان الروابط الأولية التي تمنح الفرد الأمان، تجعله يواجه العالم كذات منفصلة، وحينذاك يسلك أحد سبيلين إما التعلق بالعالم تعلقاً قائماً على الحب والعمل أو التراجع عن حريته وتضييق الهوة بينه وبين العالم، ومن أبرز ميكانزمات أو آليات التنازل عن حريته هي النزعة التسلطية، وأكثر الأشكال تمييزاً لها تظهر في الرغبة بالخضوع والهيمنة، فقد تحصل بالتخلي عن استقلال النفس الفردية، ودمجها في شخص آخر، للحصول على القوة، التي تفتقر إليها النفس الفردية، أو بالنزعة إلى الهيمنة على الآخرين. بذلك يحصل الفرد على روابط جديدة تشعره بالأمان. ويحدد فروم الإعجاب بمصادر القوة على أنه سمة من أبرز سمات نمط الشخصية التسلطية، وهذه السمة نفسها تثير فيه الرغبة بالخضوع لمصادر القوة سواء كان تلك القوة لفرد معين أو مؤسسة معينة (Fromm , 1941).

ثم درست التسلطية في إطار الشخصية، على نحو منهجي، من قبل أدورنو وجماعته في أواخر الأربعينات، ونشرت أعمالهم في مجلد يضم عدة أبحاث في مطلع الخمسينات، حيث كان اهتمام الباحثين موجه نحو دراسة الاتجاه المضاد للسامية anti-Semitism، وإشكال التعصب الأخرى التي اصطلحوا على تسميتها بالعرقيةEthnocentrism (Whitley, 1999) ويرى الباحثون أن هذه الاتجاهات التعصبية، تشكل مظهراً للشخصية وتعبيراً لتنظيماتها الأكثر مركزية (Whitley & Aegisdottir, 2000)، ولهذا توجه الباحثون إلى دراسة نمط الشخصية التسلطية على

أساس أنه التنظيم الأساسي، الذي تنشا منه الاتجاهات التعصبية، بالإضافة إلى ذلك، إلى الظروف المحيطة كالعوامل الاقتـصادية والاجتماعيـة التـي تـشكل إطـاراً إيديولوجياً واسعاً(Whitley & Lee, 2000).

منظور أدورنو وجماعته Adorno et.al.

يبدأ منظور ادورنو وجماعته بـافتراض أن معتقـدات الـشخص الـسياسية والاقتصادية والاجتماعية غالباً ما تشكل نمطاً، واسعاً ومتماسكاً، يعبر عن النزعات الأساسية العميقة في شخصيته (Adorno, T., 1950) التي تحدد مظـاهر التـسلطية المتآلفة من أبعاد مترابطة مع بعضها البعض وهي توجد بـدرجات متفاوتـة عنـد الأشخاص. كما أن تلك النزعات تتمثل في تنظيم ثابت نسبياً من الحاجات النفـسية اللاشعورية، التي تضم البواعث والرغبات والانـدفاعات العاطفيـة التـي تـشكل استعدادات للاستجابة يـعزى إليهـا الكثير مـن انسجام السلوك في مواقف متعددة. (Adorno, T., 1950, P.5).

وتركيب الشخصية الكامن وراء تلك النزعات يفتقر إلى التكامل في وظـائف بنى الشخصية الثلاث، الأنا العليا، والأنا، والهو، بسبب اخفاق الأنـا فـي تحقيـق التوازن بين الأنا العليا والهو، ونتيجة ذلك عدم حصول تكامل بين وظيفة كل مـن الأنا العليا والأنا، وتثبيت الأنا العليا على أنماط وظيفية آلية ومتصلبة، وعدم قـدرة الأنا على تكوين مجموعة ثابتة نسبياً مـن القيـم المعنيـة ضمن إطار الشخصية. (Adorno, T.,1950,P.234)

وتعود أصول هذا التركيب إلى أساليب المعاملة، المتميزة بالانضباط الـشديد والخشونة المتبعة في تنشئة الطفل في العائلة. فيؤدي ذلك إلى نشوء مشاعر عدوانية عند الطفل تجاه والدية، لكن صعوبة التعبير عنها، يؤدي إلـى كبتهـا وتحويلهـا لا شعورياً إلى رموز بديلة، إضافة إلى استدماج سلطة الوالدين والاعتماد عليها، ويبدو ذلك من خلال وظائف الأنا العليا، التي تتميز بالالتزام الصارم بالمعايير الامتثاليـة المفروضة من قبل رموز الساطة في الجماعة والثبات عليها، وتعد الـسلطة بهـذا

المقام مصدر تأثير في اختيار السلوك الملائم، لتعويض الافتقار إلى المعايير الداخلية الناشئة بسبب ضعف الأنا.(Peterson ,et.al, 1997).

ويرى أدورنو وجماعته أن التسلطية تتميز بالخضوع والتأكيد على معايير السلوك المفروضة من الجماعة، وأنها تعد اتجاهاً عاماً يظهر في الخضوع سلطة تلك الجماعة، والذي يهيئ الفرد ليكون أكثر تقبلاً لنفوذها.(Adrono et,al, 1950).

منظور روكيتش Rokeach

افترض روكيتش مفهوم الجمود العقلي وعرفه بأنه نظام معرفي منغلق نسبياً يتألف من المعتقدات واللامعتقدات عن الواقع، مرتبة حول مجموعة مركزية من المعتقدات المتعلقة بالسلطة المطلقة وتعطي، تبعاً، أطراً من أنماط النفور والتسامح المحددة نحو الآخرين.(Rokeach, 1954).

وتعد المعتقدات عند روكيتش تمثيلاً للواقع الموضوعي، وتشمل الأفكار التي يقبلها الشخص بوصفها حقائق صادقة، أما اللامعتقدات فأنها تؤلف أنظمة فرعية من الأفكار التي يقبلها الشخص كحقائق خاطئة (Lippa & Arad, 1999).

وتتفاوت هذه المعتقدات عبر متصل نفسي بدايته التفتح العقلي Opened-mind ونهايته الانغلاق العقلي Closed-Mind وهي تتوزع على بعد مركزي يضم معتقدات الشخص عن العالم المادي وذاته والآخرين، وعلى بعد متوسط يضم معتقدات تتعلق بطبيعة السلطة، وعلى بعد محيطي يحوي المعتقدات المشتقة من السلطة. وتتميز المعتقدات بالعزل Isolation الذي يشير إلى اخفاق الشخص في رؤية العلاقة بين المعتقدات ذات الارتباط القوي. وبالتمايزdifferentiation الذي يشير إلى درجة ارتباط المعتقدات ضمن النظام الاعتقادي، وكذا فهي تنتظم وفقاً للمنظور الزماني للماضي والحاضر والمستقبل (Lippa, & Arad, 1999).

ويرى روكيتش أن المعتقدات ليست متساوية في الأهمية عند الشخص فحسب، بل أنها لا تلعب الدور نفسه في تحديد سلوكه، ويفترض أن أغلبها يتكون ويتطور في حياة الطفل المبكرة وفي سياق تفاعلاته مع والديه. (Rokeach.,1972).

ويحدد روكيتش الانغلاق في أنظمة المعتقدات بمـدى حـدوث العـزل بـين المكونات ضمن نظام المعتقدات وبين أنظمـة المعتقـدات وأنظمـة اللامعتقـدات، وحدوث التناقض في مدى التمايز بين كل مـن أنظمـة المعتقـدات واللامعتقـدات ونقصان التمايز ضمن نظام اللامعتقدات، ودرجة عالية من الاعتماد المتبادل بـين المعتقدات المركزية والمحيطية، ودرجة منخفضة مـن الاعتمـاد المتبـادل بـين المعتقدات المحيطية، وضيق في المنظور الزماني بزيادة التأكيد على أحـد الأبعـاد الزمنية (Rokeach, 1954).

كما أن حالة الانغلاق تتمثل بمجموعة من المظاهر السلوكية والمعرفية المتعلقة بالمعتقدات والأفكار المنتظمة في نسق ذهني منغلق نسبياً، وتمثل هذه الحالـة مـن الانغلاق في أنظمة المعتقدات تسلطية عامة بغض النظر عن محتوى تلك المعتقدات (عبدا ، 1989).

وبطبيعة الحال فإن النظام المعرفي عند الشخص الأكثر تسلطية منغلق نسبياً، عندئذ، تقل حاجته إلى المعرفة ويصبح الواقع مهدداً، نتيجة لذلك فإنه لا يتمكن مـن فصل المعلومات عن مصدرها، مما يقوده إلى التماثل مع السلطة ليحمي نفسه مـن مشاعر العزلة وانتقاص الذات وخصوصاً من مشاعر القلق. والسلطة هنـا تمكـن الشخص المعتمد عليها من تكوين صورة عن العالم بواسطة المعلومات التي تعطـى له. وبهذا فإن التسلطية تعد مظهراً من مظاهر اعتماد الأحكام والآراء على القـوى الاجتماعية الخارجية الممثلة بالسلطة وأن المتغيرات التي تميزها تعد تعبيراً عن هذا المظهر.(ابراهيم، 1980).

منظور هارفي Harvey الانظمة المفاهيمية:

طرح هارفي أربعة أنظمة مفاهيمية، تمثل أنظمة من المعتقدات قائمـة علـى افتراض أساسي، هو أن الشخص حينما يواجه موقفاً معيناً، فإنه يقوم بتمييزه وتكامله في تركيب معين، يتخذ له معنى في وجهات منسجمة مع دوافعه وإغراضه الذاتيـة، وفضلاً عن ذلك، فهو ما أن يكون ذلك التركيب، حتى يظهر نظام مفاهيمه مقاومـاً للتغيير، ويميل إلى الديمومة عبر الزمن والمواقف التي تلي.

ومن بين الأنظمة المفاهيمية الأربعة التي يفترضها هارفي، يتميز النظام الأول بالتسلطية والانغلاق في المعتقدات، والصلات الايجابية والاعتماد على نماذج السلطة، والتمثل العالي للواعد والمعايير الاجتماعية وأوضاع المكانة والامتثالية، ويشير هارفي إلى أن أصول هذه الخصائص يرجع إلى أساليب التنشئة التي تتبع المكافأة والعقاب من قبل الوالدين في اكتسابهم المفاهيم. (Harvey,1967).

مناقشة التوجهات النظرية:

إن توجهات التنظير المذكورة آنفاً، تنقسم إلى توجهين، التوجه التحليلي الدينامي، والاتجاه المعرفي ويتمثل الاتجاه الأول بمنظور أدورنو وجماعته، حيث اعتمدوا في تفسير الشخصية التسلطية على مفاهيم نظرية التحليل النفسي، وذلك بتقسيم النزعات التسلطية إلى مستويات لا شعورية أعمق في الشخصية، التي تضم حوافز ورغبات، ودوافع لا شعورية.

أما الاتجاه الثاني فإنه يتمثل بمنظور كل من وركيتش وهارفي عن أنساق المعتقدات، ومع أنهما يختلفان في أنظمة تلك المعتقدات، إلاّ أنهما يتفقان في أن مصدرها يأتي من المعلومات المقدمة للشخص، إذ تستند تلك الأنظمة إلى مبدأ الانتقاء والتنظيم.

ويبدو أن مظاهر الشخصية التسلطية في منظور أدورنو وجماعته معرفية، بالإضافة إلى أنها تعبير عن النزعات الأساسية المختلفة العمق في الشخصية وذلك لكونها تنظيماً من اعتقادات الشخص التي تعد حصيلة تمثيل معرفي للمعلومات المقدمة إليه.

وبذلك فإن النظام المعرفي الذي يتألف من أنساق المعتقدات، يشكل التركيب الأساسي للشخصية التسلطية إذ تعد هذه الأنساق تمثيلاً للواقع الموضوعي، الذي يسهم بدرجة كبيرة في تحديد طبيعة محتوى تلك المعتقدات التي تبرز وظيفتها في السلوك باعتبارها عملاً محركاً ومنظماً به. وبها الصدد يصفها روكيتش بأنها استعدادات للأستجابه تحت ظروف ملائمة، يعمل محتواها على تحديد طبيعة السلوك ونوعه (Rokeach , 1972).

ومن هذا المنطلق فقد تحدد تعريف الشخصية التسلطية في هذا البحث ضـمن إطار التوجه المعرفي بعد استعراض ومناقشة تعريفاتها في هذا السياق، إضافة إلى ذلك فإن عملية بناء المقياس تقوم على هذه الأساس، من حيث تحديـد عينـة مـن الفقرات المحددة لمفهوم الشخصية التسلطية، بصيغة أفعال سلوكية.

ويظهر إضافة إلى ما تقدم أن توجهات التنظير الثلاثة تبين أن التسلطية تتميز بالخضوع والاعتماد على معايير السلطة، وفي تفسير أدورنو وجماعته تتضح مسالة الافتقار إلى المعايير ضمن إطار الشخصية الذي يعود إلى الافتقار إلى التكامل بـين وظائف بنى الشخصية، بسبب ضعف الأنا، ويأتي الاعتماد على معـايير الـسلطة والاستدماج معها، حتى تحقق مرجع قيمياً في اختيار السلوك الملائم.

ونجد تفسيراً آخر في منظور روكيتش يبين أن ذلك الاعتماد يعود إلى حالـة انغلاق المعتقدات ضمن النظام الاعتقادي، الذي يؤدي إلى نقـصان الحاجـة إلـى المعرفة مع بروز عوامل التهديد الواقعية، وبهذا الاعتماد تتحقق حماية الذات مـن مشاعر القلق الناشئة نتيجة لذلك.

العود إلى الجريمة.

ذكر إبن منظور في لسان العرب أن العود (بفتح العين وسكون الواو) من عاد عودة وعودا بمعنى رجع، فنقول عاد فلان إلى الشيء وعاد فيه بمعنى رجع إليه أو له أو فيه بعد أن بدأه أول مرة. كما أن العود هو ثاني البدء وهو الرجوع إلى الشيء بعد البدء فيه، ويكفي الرجوع للشيء مرة واحدة يسمى الفعل عوداً ويسمى الفاعل عائداً. (إبن منظور، 1955).

وقد وردت كلمة العود في هذا المعنى مرات كثيرة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومن ذلك قولة تعالى:" والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا" (سورة المجادلة، آية 3). ومن ذلك أيضاً قوله (ص) في شارب الخمر: "إذا سكر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه....". (القزويني، د.ت).

ويقابل العود مصطلح Recidivism في اللغة الإنجليزية، ويعرف قاموس اكسفورد هذا المصطلح بعادة الارتداد إلى الجريمة. والعائد هو الذي يرتد للجريمة،

ويعرف ذات القاموس الارتداد Relapsing بالسقوط ثانية في الخطأ أو الضلالة أو المرض بعد العلاج أو الشفاء.

أنواع العود.

يختلف تقسيم العود باختلاف معيار التقسيم، فإذا كان الزمن هو المعيار المقصود فالعود يقسم إلى عود مؤبد وعود مؤقت. أما إذا كان المعيار هو نوع الجريمة فيقسم العود إلى عودا عاما وعودا خاصا. وإذا كان المعيار هو عدد الجرائم المرتكبة فيقسم العود إلى بسيط ومتكرر، وأخيراً إن كان المعيار هو القصد الجرمي عند الفاعل فيقسم العود إلى مقصود وغير مقصود.

ويعتبر الفرد عائداً عوداً مؤبداً إذا ما قام بارتكاب جريمة أخرى بغض النظر عن الفارق الزمني بين الجريمة الأولى والجريمة الثانية. بينما العود المؤقت يكون عندما يحدد القانون فترة محددة للعود ويرتكب الفرد جريمته الثانية خلال هذه الفترة المحددة فيعتبر عائد عوداً مؤقتا. (خليل، 1996).

وقد أخذ المشرع الأردني بالعود المؤقت ولم يأخذ بالعود المؤبد، فحددت المادة 101 من قانون العقوبات الأردني فترة العود بعشرة سنوات في الجنايات، وحددت المادة 102 من ذات القانون فترة العود بثلاث سنوات في حالة الجنح. (قانون العقوبات الأردني م101 / م 102).

أما العود الخاص فيتحقق إذا كانت الجريمة الثانية من نفس نوع الجريمة الأولى، بينما لا يشترط التماثل بين الجريمة الأولى والثانية في العود العام (الألفي، 1965).

وقد اخذ قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960 بالعود العام في حالة الجنايات، أما في حالة الجنح فأخذ بالعود الخاص حيث اشترط تماثل الجنحة الثانية مع الجنحة الأولى (قانون العقوبات الأردني لسنة 1960/ مادة: 101 - 102).

وبحسب معيار التقسيم الثالث أي عدد الجرائم السابقة فإن العود يقسم إلى عوداً بسيطا وهو ما يتحقق عندما يكون الجاني قد عاد إلى الجريمة مرة واحدة. وإلى عوداً متكرر وهو ما يتحقق عندما يكون الجاني قد ارتكب أكثر من جريمتين سابقتين عندما عاد للجريمة مرة أخرى. (السماك، 1985).

وأخيراً فإن العود يكون مقصوداً إذا توفر القصد الجنائي للفاعل في جريمتيه الأولى والثانية، في حين يعتبر العود غير مقصود إذا كانت كلتا الجريمتين أو أحداهما غير مقصودة (السماك، 1985).

صور العود.

في دراسته المعنونة " ظاهرة العود إلى الجريمة" أورد السماك (1985) الصور التالية للعود، وهي:

1. الصورة الأولى: عود عام مؤبد بسيط مقصود. تتحقق هذه الصورة إذا ارتكب الجاني جريمة عمديه بعد أن يصدر عليه حكم بات سابق في جريمة عمديه سابقة، دون أن يشترط المماثلة بين الجريمتين، ودون أن يشترط وقوع الجريمة الثانية في زمن معين.
2. الصورة الثانية: عود عام مؤبد بسيط غير مقصود. وهي بنفس الصورة السابقة إلا أنها لا يشترط في هذه الصورة أن تكون الجريمتان مقصودتان، كما يجوز أن تكون إحداهما مقصودة والأخرى غير مقصودة.
3. الصورة الثالثة: عود عام مؤبد متكرر مقصود. تتحقق هذه الصورة إذا ارتكب الجاني جريمة مقصودة بعد صدور أكثر من حكم بات سابق في جرائم عمدية سابقة، دون اشتراط التماثل فيما بينها، أو اشترط وقوع الجريمة اللاحقة في زمن معين.
4. الصورة الرابعة: عود عام مؤبد متكرر غير مقصود. وهي بنفس الصورة السابقة غير أنه لا يشترط فيها أن تكون الجرائم كلها مقصودة، فيجوز فيها أن تكون كلها غير مقصودة، كما يجوز أن يكون بعضها مقصودة والبعض الآخر غير مقصودة.
5. الصورة الخامسة: عود عام مؤقت بسيط مقصود. تتحقق هذه الصورة إذا ارتكب الجاني جريمة مقصودة في زمن معين بعد صدور أو انتهاء تنفيذ الحكم القضائي البات الصادر بحقه في جريمته المقصودة السابقة دون اشتراط المماثلة بين الجريمتين.

6. الصورة السادسة: عود عام مؤقت بسيط غير مقصود. وهي بنفس الصورة السابقة إلا أنها لا تشترط كون الجريمتين مقصودتان.
7. الصورة السابعة: عود عام مؤقت متكرر مقصود. تتحقق هذه الصورة إذا ارتكب الجاني جريمة مقصودة في زمن معين من صدور أو انتهاء آخر حكم بات من الأحكام الصادرة عليه في الجرائم المقصودة السابقة، دون اشتراط المماثلة فيما بينهما.
8. الصورة الثامنة: عود عام مؤقت متكرر غير مقصود. وهي الصورة السابقة نفسها إلا أنها لا يشترط فيها أن تكون الجرائم كلها مقصودة.
9. الصورة التاسعة: عود خاص مؤبد بسيط مقصود. تتحقق هذه الصورة إذا ارتكب الجاني جريمة مقصودة بعد الحكم عليه في جريمة قصديه سابقة مماثلة للجريمة الثانية دون اشتراط وقوعها في زمن معين.
10. الصورة العاشرة: عود خاص مؤبد بسيط غير مقصود. وهي الصورة السابقة نفسها مع عدم اشتراط كون الجريمتين مقصودتان.
11. الصورة الحادية عشر: عود خاص مؤبد متكرر مقصود. تتحقق هذه الصورة إذا ارتكب الجاني جريمة قصديه بعد الحكم عليه في أكثر من جريمة مقصودة سابقة مماثلة للجريمة اللاحقة دون اشتراط وقوعها في زمن معين.
12. الصورة الثانية عشر: عود خاص مؤبد متكرر غير مقصود. وهي بنفس الصورة السابقة مع اشتراط كون الجرائم كلها مقصودة.
13. الصورة الثالثة عشر: عود خاص مؤقت بسيط مقصود. تتحقق هذه الصورة إذا ارتكب الجاني جريمة مقصودة في زمن معين من صدور أو انتهاء الحكم السابق بحقه في جريمته ألقصديه السابقة مع اشتراط التماثل بين الجريمتين.
14. الصورة الرابعة عشر: عود خاص مؤقت بسيط غير مقصود. وهي بنفس الصورة السابقة مع عدم اشتراط كون الجريمتين قصديتين.

15. الصورة الخامسة عشر: عود خاص مؤقت متكرر مقصود. تتحقق هذه الصورة إذا ارتكب الجاني جريمة مقصودة في زمن معين من صدور أو انتهاء آخر حكم صدر بحقه في جريمة من جرائمه ألقصديه السابقة المماثلة لجريمته اللاحقة.
16. الصورة السادسة عشر: عود خاص مؤقت متكرر غير مقصود. وهي بنفس الصورة السابقة مع عدم اشتراط كون الجرائم كلها مقصودة. (السماك، 1985).

العوامل والأسباب المؤدية إلى انحراف الاحداث:

ظهرت عدة اتجاهات في تفسير السلوك الجانح منها عوامل فردية وعوامل اجتماعية وعوامل عامة أم الأسباب الفردية فيمكن تقسيمها إلى:

1- العوامل الوراثية: كانتقال الصفات الوراثية من جيـل إلـى جيـل بواسـطة الموروثات الموجودة في الخلية.

2- العوامل الجسمية: كالتقلبات التي تحدث في جسم الإنسان وتجعله يختلف عـن الآخرين كالغدد الصماء واضطرابات النمو والمرض.

3- العوامل النفسية: وهي الضغوط التي يتعرض لها الفرد فليجـأ إلـى الـسلوك المنحرف كالتوتر النفسي والانطواء، العزلة، وكذلك العدوان (عبـد الـرحمن وآخرون، 1983).

ويرى بعض الباحثين أن كثيراً من حالات السلوك المنحرف ترجع الى دوافع لاشعورية تكونت في الفترة الأولى للنمو النفسي للشخص الجانح (عبيد، 1972).

4- العوامل الاجتماعية: ترى بعـض النظريـات والدراسـات الاجتماعيـة أن الانحراف ظاهرة اجتماعية لا يمكن أن تفهم إلا من خلال دراسة بنية المجتمع ومؤسساته المختلفة كما ترى أن الانحراف ينشأ عبر تفاعل الفرد مع عناصر بيئته (السراج، 1981).

ومن بين العوامل الاجتماعي:

أ- الفقر: حيث يشير هيلي (Healy) في دراسته أن 5% من الحـالات التـي درسها كان السبب في انحرافها الفقر.

ب- الأسرة: وهي المجتمع الأول الذي يتعامل معه الطفل وهنا لا بد مـن الإشارة إلى التفريق بين الأسرة السوية والأسرة غير السوية فالأولى تشبع حاجات الطفل النفسية والعاطفية من حنان وحب وغيره والثانية التي تفتقر لمستلزمات الطفل وبالتالي تقود أبنائها إلى الانحراف.

ومن العوامل الاجتماعية الأخرى سوء الأحوال السكنية والمساكن المزدحمـة والمتلاصقة والانهيار المادي للأسرة والعلاقات الأسـرية المتـوترة والمـضطربة (عبد الرحمن وآخرون، 1983).

أما العوامل العامة فيمكن القول أن دور المدرسة وشلة الأصدقاء ونوع المهنة.

على أية حال فإنه يمكن القول أن الإحداث لا يقومون بالسلوك المنحرف إلا إذا توافرت معظم العوامل السابقة وتفاعلت مع بعضها البعض (حيدر، 1987).

أسباب العود.

منذ بدايات القرن الماضي تراوحت السياسات العقابية النافذة في مختلف الدول بين الأخذ بسياسة الردع أو سياسة الإصلاح والتأهيل، وبالرغم من إن سياسة الإصلاح والتأهيل هي السائدة في هذا الوقت في غالبية دول العالم ومنها الأردن، إلا أن سياسة الردع ما زالت ملحوظة في بعض الدول. وبالرغم من اختلاف منظري الجريمة والعقاب على تحديد الوسيلة التي يتم اللجوء إليها لتقييم مدى فعالية السياسة العقابية النافذة في الدولة، إلا أن ظاهرة العود إلى الجريمة تعتبر المقياس الأكثر شيوعاً لفعالية سياسة الإصلاح والتأهيل أو سياسة الردع.

وفي مجال قياس فعالية سياسة الإصلاح والتأهيل فإنه من المهم الاعتراف أن أحداً من الباحثين لم يستطع أن يعزل المتغيرات التي تتدخل بجانب برامج الإصلاح والتأهيل في التأثير على ظاهرة العود إلى الجريمة.(Barlow, 1981, p 459 – 461)

ورغم أن العود إلى الجريمة يعد الوسيلة الأكثر شيوعاً لتقييم برامج الإصلاح، إلا أن قياس العود إلى الجريمة ذاته ما زال موضع خلاف بين منظري ودارسي الجريمة والعقاب، فبعض هؤلاء يعتبر المجرم عائداً إلى الجريمة إذا ارتكب نفس الجريمة السابقة والبعض الآخر يعتبر العود قد تحقق إذا ارتكب الشخص جريمة أخرى بغض النظر عن كون الجريمة الثانية مشابهة للجريمة الأولى أو أقل منها خطورة أو أكثر خطورة منها.

وبعض الباحثين والمنظرين ربط العود بالزمن فوضع مدة زمنية محددة تلي الإفراج عن الشخص بعد ارتكاب الجريمة الأولى، هذه المدة قد تكون سنة أو ثلاث سنوات أو خمس سنوات أو عشر أو أكثر، فإذا ارتكب الشخص جريمة خلال هذه المدة فإنه يعتبر عائداً للجريمة أما إذا ارتكب الجريمة الثانية بعد انقضاء هذه المدة فإن هؤلاء الباحثين لا يعتبروا هذا الشخص عائد للجريمة.(Barlow, 1981, p: 460)

أما هذه الدراسة فتعتبر الشخص عائداً للجريمة إذا ارتكب جريمة أخرى وتمت إدانته بها والحكم عليه بموجب ذلك بإحدى العقوبات الجزائية (الجنائية أو الجنحوية)، بغض النظر عن نوع الجريمة الثانية ومدى تشابه هذه الجريمة مع الجريمة الأولى وسواء أكانت الجريمة التالية أقل أو أكثر خطورة من الجريمة الأولى. فالعبرة هنا أن الشخص قد صدر بحقه حكماً قضائيا جزائيا للمرة الثانية دون النظر إلى نوع الجريمة الثانية وخطورتها وطول المدة التي مرت بين إخلاء سبيله وإعادته إلى المؤسسة العقابية أو قصر هذه المدة.

2.2 الدراسات السابقة ذات الصلة:

أن موضوع الشخصية التسلطية وعلاقته بالعود إلى الجريمة، لم يحظي بالعديد من الدراسات والأبحاث، ولا زال هذا المجال بحاجة مستمرة إلى البحوث طالما أن الحاجات الإنسانية والعملية لا تقف عند حد معين وفي هذه الدراسة سيتم استعراض بعض الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الشخصية التسلطية والعود إلى الجريمة في البيئة المحلية والعربية والدولية.

أولاً: الدراسات المتعلقة بالشخصية المتسلطة وذات الصلة:

وفي دراسة قام بها(Ilse, 2006) عن التسلطية والاستجابة إلى مثيرات النفوذ، التي حاول فيها الباحث التحقق من العلاقة بين تسلطية المستجيبين وردود فعلهم تجاه نوعين من مثيرات النفوذ تتمثل بأشخاص عرضوا عليهم من ذوي النفوذ الـداخلي المتمثل بالكلام الحاد المرتفع، وذوي النفوذ الخارجي المتمثل بالمنزلة الاقتصادية – الاجتماعية العالية، وقد أشارت النتائج إلى أن المستجيبين الأكثر تسلطية كانوا أكثر اعتماداً على مثيرات النفوذ الخارجي في إدراكهم الوصفي للأشخاص بالمقارنة مـع الأقل تسلطية الذين يعتمدون على مثيرات النفوذ الداخليـة. واسـتنتج الباحـث أن الأشخاص الأكثر تسلطية يتأثرون كثيراً في الاستدلال الذي يكونونه عن الآخـرين بمثيرات النفوذ الخارجية، وإلى أن الأشخاص الأكثر تسلطية يحملون اتجاهاً ايجابياً نحو رموز السلطة ويظهرون ميلاً أكثر للاذعان في الاسـتجابة. وأن التـسلطيين يطيعون رموز السلطة بدلالة أكثر من الأقل تسلطيه، وأن استجابتهم بالخضوع تتأثر بالتسلطية، أن الأشخاص الأكثر تسلطية يتقبلون قيم وبرامج المؤسسة بدلالة أكبر من الأقل تسلطية.

وفي دراسة قام بها (Van & Mervielde, 2005) حاول فيها التحقق مـن أن الاتجاه نحو السلطة يعد مؤشراً آخر للتسلطية بالإضافة إلى مقياس السلوك التسلطي، حيث أشارت النتائج إلى ارتباط مقياس الاتجاه بقائمة الـسلوك المتعلـق بالـسلطة، واستخلص الباحث نتيجة مفادها أن التسلطية تتحدد بقبول الـسلطة بالإضـافة إلـى مقياس السلوك التسلطي.

أما الدراسة التي قام بها(Peterson &., Emily, 2005) فتوصلت إلى السلطة بأنها علاقة اجتماعية بين شخصين، ويعد سلوك أي منهما مثيراً للآخر وفيها تحـدد استجابة الشخص الأول (رمز السلطة التي قد تكون ممثلة بالوالدين، أو المعلمـين، أو المدراء... الخ) استجابة الثاني ولا يحصل العكس، بمعنى أن تعزيـز اسـتجابة الأول تحدث بإطلاق استجابة الثاني في مواقف معينـة، وأن الأشـخاص الأكثـر

تسلطية، بالمقارنة مع الأقل تسلطية، كانوا أكثر تشدداً عبر المواقف، ويحتلون دور القيادة، وفي الغالب كان الآخرون يتبعونهم.

وفي دراسة (Hoy, 2003) التسلطية وملائمة تقويم سلوك الدور، تبين من خلال تحديد مدركات الدور عند (227) من طلبة الجامعة الصينية أن التسلطية ترتبط بأنماط السلوك المتمثلة بعوامل التعزيز، والإذعان، والخضوع والاعتماد، التي تكون مقترنة بالدور في علاقة التابع بالأعلى Subordinate- Superodinate، وهي أيضاً مرتبطة ايجابياً بالسلوك الملائم الخاص بالتوجه للأعلى فقط Super ordinate.

وكبديل لمقياس أدورنو أجرى كل من (Whitley& Aegisdottir, 2000) دراسة تهدف إلى بناء مقياس للشخصية التسلطية، فقاموا بتطبيق عدد كبير من الفقرات يصل إلى (677) فقرة مأخوذة من مقاييس متعددة للشخصية، مع مقياس أدورنو، ومقياس العرقية، على (441) من الطلبة في الكلية، فظهر أن (178) فقرة تحوز على ارتباط كاف مع مقياس أدورنو وتباين يكفي لتكوين مقياس تجريبي، وأجرى تحليل إضافي عليها، فظهر مقياس يتضمن (123) فقرة يرتبط بعلاقة ايجابية (0.78) وأوضحت النتائج أن فقرات هذا المقياس تميل إلى التجمع وفقاً لنظرية الشخصية التسلطية وتتميز بتوجهها نحو الشخصية في صياغتها أكثر من المحتوى ألاتجاهي، الذي يشكل البناء الرئيسي لمقياس أدورنوا وجماعته.

وبينت دراسة (Lippa& Arad, 1999) أن مقياس ادورنو يقيس التسلطية المحافظة، بينما يقيس مقياس روكيتش التسلطية العامة، اعتماداً على ظهور فروق دالة بين العينتان الألمانية والأمريكية في موسطاتها بمقاييس ادورنو، وفي الوقت نفسه، لم تظهر فروق دالة بين العينتين فيما يتعلق بنتائج مقياس روكيتش.

وفي دراسة (Altemeyer, 1998) أخبر أفراد العينة بأحكام أشخاص متعاونين مع المجرب، لهم منزلة اجتماعية عالية ومنخفضة، قبل اتخاذ أحكام عن اتجاه حركة الضوء فظهر أن الأشخاص الأعلى درجة في مقياس روكيتش للتسلطية العامة أكثر انصياعاً بإحكامهم إلى أحكام المصدر ذي المنزلة الاجتماعية العالية دون المنخفضة.

وفي بناء مقياس التسلطية العامة جمع (Leak & Randall, 1991) بين البنـاء المعرفي والمحتوى الاتجاهي، إذ حدد التسلطية بمجموعة آراء وأحكـام اعتقاديـه تظهر بوجهة تعبيرية، تتميز بالانغلاق والتبعية، ويتألف المقياس من جزئين، جـزء يتعلق بالمحتوى الاتجاهي وآخر بالبناء المعرفي، يضم الجـزء الأول (12) فقـرة بصيغة فقرات اتجاه تتوزع على متغيرات: الامتثالية والخضوع والعدوان والتزمت والميل العملي المباشر والتمركز على القوة، ويضم الجزء الثاني البناء المعرفي(26) فقرة موزعة على متغيرات: التطرف في الآراء والإحكام والأفكار الثابتة المنمطـة والنظام الاعتقادي، والمنظور الزماني، وثبات الأسلوب المعرفي والمسايرة.

وطبق المقياس على عينة تضم (250) من طلاب الجامعـة، مـنهم (150) طالباً من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر، و (100) من طلبة كلية الآداب منـهم (50) ذكور و(50) إناث. ويتوفر فيه الثبات المحسوب بطريقة التجزئـة النـصفية المصححة بمعادلة سبيرمان – براون، حيث بلغ (0.79)، وبلغ معامل ثبات الجـزء المتعلق بالمحتوى ألاتجاهي (0.73)، ومعامل ثبات الجزء المتعلق بالبناء المعرفـي بلغ (0.84).

أما الصدق في المقياس فيشر الباحث إلى عدة مؤشرات عيه، هي، حـصول التمييز بين من حصل على درجة عالية ومنخفضة على المقيـاس، فكانـت جميـع الفقرات مميزة، وتوفر في المقياس الاتساق الداخلي من خلال معاملات الارتباط بين متغيرات المقياس، وكذا بين فقراته والدرجة الكلية، إذ أنها تتعلق باتجاه مشترك، أو مجموعة من الاتجاهات، التي تمثل ما قصده المقياس بقياسه، ويشير أيضاً إلى توفر صدق المفهوم في المقياس في ضوء النتائج المتفقة مع تنبؤاته النظرية، فقمن هـذه النتائج ما يكشف عن قدرة المقياس على التمييز بين طلبة الآداب وطلبة الأزهر على افتراض، والقول للباحث، أن طلبة الآداب أ،كثر انفتاحاً من طلبة الأزهر.

وأوضح راي (Ray , 1984) أن مقياس روكيتش للتسلطية العامـة لا يقـيس سوى نزعة الاستجابة للاذعان، حيث أن فقراته مصاغة باتجاه واحد، ولهـذا قـام بإعداد صورة متوازنة لمجتمع الطلبة فقط، واجري محاولة أخرى لأعـداد صـورة

متوازنة منه تستخدم مع المجتمع عموماً، لكن نصفي هـذه الـصورة كانـا غيـر متضادين في قياسهما، إذ ظهر الارتباط بينهما منخفضاً.

وفي دراسة قام بها(إبراهيم، 1980) حيث توصل إلـى أن التـسلطية عنـد الشخص هي تنظيم معقد ساعدت على تشكيله مواقف التفاعل الاجتماعي في وسـط معين، إذ تتميز بتضخيم الذات، الذي يظهر للعيان بشكل واضح، إذا كان الـشخص في مركز اجتماعي بارز في الجماعة. وأظهر في دراسته عن علاقة التسلطية وقوة الأنا، دعماً لذلك، إذ كشفت عن وجود علاقة ايجابية بين التسلطية وتضخيم الـذات، إضافة إلى ذلك بينت أن التسلطية تعبر عن محاولة التوافق مع معـايير الجماعـة وقيمها.

ففي دراسة أدورنو وجماعته (1950) تم بناء مقياس النزعات التسلطية فـي الشخصية الذي يتألف من (38) فقرة استمدت من نتائج الدراسات السابقة، فقد لوحظ من دراسة الاتجاهات التعصبية ضد السامية، أن الأشخاص الذين يظهـرون ذلـك النمط من التعصب، يظهرون أيضاً، اتجاهات تعصبية ضد جماعات عرقية أخـرى من خلال تطبيق مقياس العرقية، كما يحصلون على درجات عاليـة فـي مقيـاس المحافظة الاقتصادية. وفي الدراسات التـي اسـتخدمت المقـابلات والاختبـارات الاسقاطية، لاحظ الباحثون أن هذه الاتجاهات تشكل جزءاً من نمط متماسـك مـن النزعات توجد في مستويات عميقة من الشخصية، فتم الاعتمـاد علـى المحتـوى المستخلص من تلك الدراسات في كتابة فقرات القياس، وتم تطبيقهـا علـى أربـع مجاميع من الأشخاص، وحسب معامل ثباتها بأسلوب التجزئة النصفية فبلغ(0.87)، وبعد أجراء التحليل التمييز للفقرات وأهملت أربـع فقـرات لعـدم تمييزهـا بـين المتطرفين في توزيع درجات المقياس، وقد طبقت صورة المقياس المتبقي على عينة حجمها (226) وحسب معامل الثبات بأسلوب التجزئة النصفية فبلغ (0.87) وكانت جميع الفقرات مميزة، حيث بلغ متوسط القـوى التمييزيـة لهـا (2.15)، ولاحـظ الباحثون وجود فقرات تفتقر إلى الدلالة في مدى إسهامها في تحديد ما يهدف إليـه المقياس. كما لوحظ من خلال تطبيق المقياس أن العينات من غير الطلبة يفـضلون

المقياس المختصر، لهذا تم إهمال سبع فقرات وأضيفت فقرات أخرى، ليصبح عـدد الفقرات في المقياس (30) فقرة، طبق على عينة كبيرة بلغ عدد أفرادهـا (1518) من مختلف المهن، وكان مقدار معامل الثبات بأسلوب التجزئـة النـصفية (0.90) وكانت جميع الفقرات مميزة ومتوسط قوتها التمييزية (2.85) ويتوفر في المقيـاس الصدق المرتبط بمحك خارجي من خلال دراسة الحالة، إذ لوحظ وجود تماثل بـين ما يدليه الشخص في المقابلات واستجابته على المقياس.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالعود وذات الصلة

أجرى ماينور كيفن وزملائه (Minor & James & Crissy 2003) دراسة عن العود إلى الجريمة عند السجناء المفرج عنهم والموضوعين تحت المراقبة، حيث اشتملت العينة على 200 سجين من السجناء الذين أفرج عنهم من سجون ولاية كنتاكي الأمريكية في الأول من كانون الثاني/ 1996 وتم وضعهم تحت المراقبة حتى نهاية حزيران 1999، وكان 68% من العينة من الذكور ومعدل أعمارهم عند الإفراج عنهم ووضعهم تحت المراقبة 40.38 سنة، وكان المستوى التعليمي ل 72% منهم الثانوية العامة فأعلى، وحصل 63% منهم على عمل، وقد وجدت الدراسة أن 69.5% لم يعودوا إلى السجن خلال أول سنتين من وضعهم تحت المراقبة، فهم لم يخالفوا شروط المراقبة ولم يرتكبوا أية جريمة أخرى. في حيث إن 31.5% كانوا قد عادوا إلى السجن لارتكابهم جرائم خلال أول سنتين من فترة المراقبة، ومن هؤلاء أي الذين عادوا إلى السجن فإن 56.5% ارتكبوا مخالفة واحدة و 24.2% ارتكبوا مخالفتين والبقية ارتكبوا ثلاثة مخالفات فأكثر.

وقام جوردون وويلدون (Gordon & Weldon, 2003) بفحص معدلات العود إلى الجريمة بالنسبة إلى النزلاء الذين اشتركوا في برامج التعليم وبرامج التدريب المهني خلال وجودهم في مركز هوتسفيل للإصلاح في ولاية فرجينيا الغربية في الفترة 1999-2000. وقد وجدا إن برامج التعليم وبرامج التدريب المهني في هذا المركز كان لها تأثيرا ايجابيا في تخفيض معدل العود إلى الجريمة. فقد كان هذا المعدل 6.71% بالنسبة إلى السجناء الذين اشتركوا في برامج التعليم و 8.75%

بالنسبة للذين اشتركوا في برامج التدريب المهني في مقابل 26% للسجناء الذين لم يشتركوا في أي من هذه البرامج.

أما دراسة سبوهن وهوليرين (Spohn & Holleran, 2002) التي أجريت عام 1993 في ولاية ميسوري / الولايات المتحدة الأمريكية فقد هدفت إلى تقييم تأثير الردع على عقوبة السجن، حيث قارنت بين معدلات العود إلى الجريمة بالنسبة إلى المجرمين الذين صدر بحقهم أحكام بالسجن مع معدلات العود إلى الجريمة بالنسبة إلى المجرمين الذين صدر بحقهم حكما بالوضع تحت الاختبار القضائي. وقد وجدت الدراسة عدم توفر أي دليل على إن عقوبة السجن تعمل على التقليل من احتمالية المحكومين بها للعود إلى الجريمة، وعلى العكس من ذلك فقد وجدت إن هناك دليلا قويا على إن معدل العود للمجرمين الذين صدر بحقهم أحكام بالسجن أعلى وأسرع من معدل العود بالنسبة للموضوعين تحت الاختبار القضائي.

ومن أهم الدراسات العربية المتعلقة بالعود إلى الجريمة دراسة حمدان (حمدان، 2001) التي درست العود إلى الجريمة في المجتمع الأردني حيث خلصت إلى إن العود إلى الجريمة يتركز في فئة المجرمين غير المتزوجين في الفئة العمرية (25-34) سنة والذين يتمتعون بمستوى تعليمي متدني. فقد بينت نتائج الدراسة إن 80.3% من مكرري السلوك الجرمي تقع أعمارهم في الفئة العمرية(25-34 سنة)، وان نسبة الأمية بينهم تبلغ(20.6%) في حين إن 22.9% يتمتعون بمستوى تعليمي متدني أي إنهم فقط يستطيعون القراءة والكتابة. وكانت نسبة غير المتزوجين من هؤلاء العائدون إلى الجريمة 67.4%.

وقد درس(الضحيان،2001) البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية في كل من السعودية والمغرب، وتبين له إن 72% من نزلاء المؤسسات الإصلاحية في السعودية كانوا ذكورا في الفئة العمرية 18-30 سنة، مقابل ما نسبته 57% في المؤسسات الإصلاحية في المغرب. و 37% من نزلاء الذكور المؤسسات الإصلاحية السعودية كانوا أميين أو لم يكملوا مرحلة التعليم الابتدائي، مقابل ما نسبته 41% بين النزلاء الذكور في المؤسسات الإصلاحية المغربية. وقد تركزت جرائم نزلاء المؤسسات الإصلاحية السعودية في الجرائم المالية (42%) والجرائم

الأخلاقية(30%) وجرائم المخدرات(19%). أما جرائم نزلاء المؤسسات الإصلاحية المغربية فقد تركزت في الجرائم المالية (50%) وجرائم المخدرات(18%) وجرائم القتل (16%) والجرائم الأخلاقية (15%). وقد التحق (90%) من نزلاء المؤسسات الإصلاحية السعودية في برامج التأهيل المهني، والتحق (81%) في برامج القران الكريم واشترك (38%) منهم في البرامج التعليمية بما فيها برامج محو الأمية، أما نزلاء المؤسسات الإصلاحية المغربية فقد اشترك (84%) منهم في برامج التأهيل المهني، والتحق (13%) منهم في برامج القران الكريم، واشترك (25%) منهم في البرامج التعليمية وبرامج محو الأمية.

وأجرى هيرش وزملائه (Hirsch & Bottoms & Burney & Wikstrom 1999). دراسة تحليلية لعدد من الدراسات التي أجريت في بريطانيا وأمريكا في الفترة 1981 – 1996 حول العلاقة التبادلية ما بين شدة العقوبة والردع. وقد فحصت هذه الدراسة العلاقة الإحصائية ما بين تأكيد العقوبة من جهة وشدتها من جهة أخرى وعلاقتهما مع معدلات الجريمة. وقد وجدت هذه الدراسة وجود ارتباط عكسي كبير ما بين احتمالية الإدانة (الإدانة هنا مقياس لتأكيد العقوبة) ومعدلات الجريمة. فكلما زاد معدل احتمالية الإدانة انخفض معدل الجريمة. ولكن العلاقة التأثيرية التبادلية ما بين قسوة العقوبة ومعدلات الجريمة كانت غير ملحوظة.

أما غانم (غانم، 1999) فقد درس اثر السجن في سلوك النزلاء على عينة من النزلاء المودعين في المؤسسات العقابية في كل من مصر – الأردن – تونس. وتبين من هذه الدراسة إن معدل العود إلى الجريمة في مجتمع الدراسة بلغ 24%. ويتركز النشاط الجرمي لهؤلاء المجرمين العائدين في جرائم السرقة ومن ثم المخدرات وجرائم الشيكات. وأظهرت هذه الدراسة كذلك إن 100% من مرتكبي جرائم العنف (الاعتداء بالضرب والإيذاء البليغ) يعودون لتكرار هذا النمط من الجرائم، في حين إن 75% من مرتكبي جرائم النصب والاحتيال والشيكات يعودون لتكرار هذا النمط من الجرائم.

وأجرى رودوندو وزملائه (Redondo and Colleagues 1998) دراسة تحليلية ل 32 دراسة تم إجراؤها في دول الاتحاد الأوروبي، وقد بلغ مجموع أفراد

العينة لهذه الدراسات 5715 من المذنبين الذي تم الحكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية. وقد كان من نتائج هذا التحليل أن المذنبين الذين خضعوا لبرامج التأهيل في السجون سجلوا معدل عود إلى الجريمة بنسبة 15 % عن معدل العود عند الذين لم يشتركوا في هذه البرامج.

وفي بريطانيا أجرى جيمس ماكجير (Maguire, 1998) تحليلاً لعشرة من الدراسات التي بحثت في علاقة برامج التأهيل المطبقة في السجون البريطانية بالعود إلى الجريمة، والتي أجريت بين العام 1985 والعام 1996. وقد بلغ عدد أفراد العينة لهذه الدراسات مجتمعة ما يزيد عن 50000 من المذنبين المدانين بقضايا جزائية تم الحكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية. وقد وجد ماكجير أن برامج التأهيل المطبقة في السجون البريطانية لها تأثير كبيراً على الحد من معدل العود إلى الجريمة. فالنزلاء الذين اشتركوا في برامج التأهيل داخل السجون سجلوا معدل عود أقل من غيرهم الذين لم يشتركوا في هذه البرامج بنسبة 10 – 36%. (موثق في Howells & Day 1999).

أما دوريس لايتون (Doris Layton 1997) فقد قامت بتكليف من إحدى لجان الكونجرس الأمريكي بإجراء مراجعة لعدد من الدراسات الأمريكية التي بحثت في تأثير برامج منع الجريمة والوقاية منها المطبقة في السجون الاتحادية الأمريكية من اجل تقييم تأثير هذه البرامج. وقد وجدت دوريس أن هذه البرامج تعمل على تقليل معدل العود إلى الجريمة بنسبة تقارب 50%.(موثق في Howells & Day 1999).

وأجرت لوسيل (Losel 1996) دراسة على عينة عشوائية من النزلاء تم اختيارهم من عينة مختارة من السجون في دول الاتحاد الأوروبي، حيث توصلت إلى أن السجناء الذين اشتركوا في برامج التأهيل سجلوا معدل اعتقال جديد أو إدانة أخرى (أي عادوا إلى الجريمة) بنسبة 10% أقل من معدل السجناء الذين لم يشتركوا في هذه البرامج.

أما دراسة أندرسون وزملائه (Anderson, 1995) فقد هدفت إلى تقييم تأثير برامج العمل العقابي على معدل العود للجريمة في سجون ولاية أوهايو الأمريكية

الذين أفرج عنهم العام 1992. وقد تبين من هذه الدراسة إن الانخراط في برامج العمل العقابي أثناء تنفيذ مدة العقوبة السالبة للحرية يعمل على تخفيض معدل العود إلى الجريمة لصالح المشتركين في هذه البرامج، ذلك إن معدل العود عند هؤلاء 24.6% اقل بمقدار 17.7% من معدل الذين لم يشتركوا في هذه البرامج، وتأثير هذه البرامج أيضا يزداد بنسبة الضعف كلما ارتفع مستوى مهارات السجين الذي اشترك في برامج العمل العقابي. وأضافت هذه الدراسة إن هذه البرامج تعمل على تخفيض الفرق في معدل العود إلى الجريمة بين النزلاء ذوي الأصول البيضاء والسوداء. وأكثر تأثير هذه البرامج كان على فئة السجناء الذكور ذوي الأصول السوداء الذين تقع أعمارهم في الفئة العمرية 26-40 سنة، والسجناء الذين يرتكبوا جرائم العنف ضد الأشخاص وجرائم المخدرات.

وأجرى هيل (Hall 1995) دراسة تحليلية لعدد من الدراسات التي أجريت في استراليا حول العود إلى الجريمة بالنسبة لمرتكبي الجرائم الجنسية. وقد وجد هيل أن معدل العود بالنسبة لهذه الفئة من المذنبين بلغ 19% بالنسبة إلى الذين اشتركوا في برامج علاجية مقابل 27% بالنسبة للذين لم يشتركوا في هذه البرامج العلاجية.

وأجرت في عام 1994 لجنة العقوبات في ولاية تنسي الأمريكية بالاشتراك مع مركز التحليل الإحصائي التابع لمكتب التحقيقات الجنائية في الولاية دراسة عن تأثير طول مدة العقوبة المحكوم بها النزلاء داخل السجن على معدل العود إلى الجريمة بالنسبة إلى المساجين الذين تم الإفراج عنهم من سجون الولاية في الفترة الواقعة بين الأول من شهر تموز 1989 إلى الثلاثين من حزيران عام 1991. وقد تم تحويل 67.5% من العينة من السجن إلى نظام البارول و 21.9% إلى الوضع تحت الاختبار القضائي و 10.6% تم الإفراج عنهم بعد انتهاء مدة الحكم. وقد وجدت الدراسة إن 13.6% قد تم اعتقالهم وان 39.2% ارتكبوا جريمة أخرى خلال أول سنتين من تاريخ الإفراج عنهم. ووجدت الدراسة أيضا إن المساجين الذين تم تحويلهم من السجن إلى نظام الاختبار القضائي قد سجلوا اقل معدل للاعتقال مرة ثانية أو العود إلى الجريمة وبنسبة بلغت 47.3%، في مقابل إن الذين

تم تحويلهم إلى نظام البارول (نظام البارول أقسى من نظام الوضع تحت الاختبار القضائي) فقد سجلوا أعلى معدل للعود وبنسبة 55.1%.

وكذلك توصل مكتب إحصاءات العدالة الجنائية / وزارة العدل الأمريكية الذي درس العود إلى الجريمة بالنسبة إلى السجناء الذين أطلق سراحهم عام 1994 في خمسة عشر ولاية أمريكية، فقد وجدت هذه الدراسة إن 67% من هؤلاء المساجين ارتكبوا على الأقل واحدة من الجرائم الخطرة في خلال ثلاث سنوات من تاريخ الإفراج عنهم، وهذا المعدل يعتبر أعلى من المعدل الذي تم تسجيله في العام 1983 بمقدار 5%. وقد أظهرت هذه الدراسة أيضا إن 15% من هؤلاء المساجين خضعوا لبرامج تعليمية أو تأهيلية أثناء وجودهم داخل السجون. وأظهرت هذه الدراسة أيضا أن السنة الأولى التي تلي الإفراج عن المساجين تعتبر فترة حرجة لنجاح هؤلاء المفرج عنهم في التكيف مع مجتمعاتهم والعودة إلى الحياة الطبيعية، فثلثي المفرج عنهم الذين عادوا إلى الجريمة عادوا إليها في الأشهر ألاثني عشر الأولى بعد الإفراج عنهم. وأضافت هذه الدراسة إن معدل 67% للعود يتشابه مع المعدل الذي سجلته الدراسات التي أجريت في ستينات القرن الماضي، وذلك المعدل يقارب ثلثي عدد المساجين المفرج عنهم في أول ثلاث سنوات تلي الإفراج، وهذا المعدل أي الثلثين فقد سجل بالرغم من إن تلك الفترة شهدت تحولا في السياسة العقابية من الإصلاح إلى الردع. فمعدل العود بقي ثابتا مع إتباع كلا السياستين سياسة الردع وسياسة الإصلاح.

وأجرى لويس (Lewis, 1986) دراسة للأثر ألتأهيلي للعقوبات طويلة المدة وعلاقة هذه المدة بالعود إلى الجريمة. وقد ارتكزت هذه الدراسة على إجراء تحليل إحصائي للعلاقة بين العدد الكلي للجرائم التي ارتكبت في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1960-1970، حيث بينت هذه الدراسة وجود تأثيرا ايجابيا للأحكام طويلة المدة على معدل الجرائم المسجلة في أمريكا في تلك الفترة الزمنية، وفي دراسته هذه أجرى لويس دراسة تحليلية لثمانية عشر دراسة أمريكية درست تأثير طول مدة العقوبة السالبة للحرية على معدل الجريمة، وقد خلص إلى إن خمس عشر دراسة من هذه الدراسات توصلت إلى إن العقوبة طويلة المدة تعد آلية رادعة

مقابل دراسة واحدة فقط رفضت نتائجها القول إن العقوبة طويلة الأمد تشكل ردعا للجريمة، بينما كانت نتائج دراستين متأرجحة ما بين قبول أو رفض القول بفائدة العقوبة طويلة الأمد في الردع.

وقام صالح (صالح، 1984) بدراسة عوامل العود إلى الجريمة في المجتمع العراقي، وتبين من نتائج هذه الدراسة إن 90% من المجرمين العائدين كانوا أميين أو إن مستواهم التعليمي لا يتعدى الابتدائية.

أما المجذوب وزملائه (المجذوب، 1972) فقد قاموا بإجراء دراسة اجتماعية تحليلية إحصائية للمجرمين العائدين في المجتمع المصري، هذه الدراسة أظهرت إن نسبة العود إلى الجريمة في المجتمع المصري بلغت 27.5% واغلب المجرمون العائدون هم من الأميين (83%) الذين تتراوح أعمارهم بين 23-43 سنة.

ملخص الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات السابقة التسلطية والاستجابة إلى مثيرات النفوذ كدراسة (Ilse, 2006), بينما تناولت دراسة (Van & Mervielde, 2005) مقياس السلوك التسلطي، وتطرقت دراسة (Hoy, 2003) إلى التسلطية وملائمة تقويم سلوك الدور، بينما تضمنت دراسة(Whitley& Aegisdottir, 2000) مقياس للشخصية التسلطية، وأشارت دراسة (إبراهيم، 1980) إلى أن التسلطية عند الشخص هي تنظيم معقد ساعدت على تشكيله مواقف التفاعل الاجتماعي

أما ماينور كيفن وزملائه (Minor & James & Crissy 2003) فحثوا في العود إلى الجريمة عند السجناء المفرج عنهم والموضوعين تحت المراقبة، وقام جوردون وويلدون (Gordon & Weldon, 2003) بفحص معدلات العود إلى الجريمة بالنسبة إلى النزلاء الذين اشتركوا في برامج التعليم وبرامج التدريب المهني، أما دراسة سبوهن وهوليرين (Spohn & Holleran, 2002) فقد هدفت إلى تقييم تأثير الردع على عقوبة السجن، وتطرقت دراسة(حمدان، 2001) إلى العود إلى الجريمة في المجتمع الأردني.

في ضوء ما سبق تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة على أهمية دراسة الشخصية التسلطية، وأهمية التعرف على معدلات العود إلى الجريمة, بينما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث ربط الشخصية التسلطية بالعود إلى الجريمة في مراكز الأحداث في الأردن كما تم ذكره مسبقاً.

الفصل الثالث

التصميم والمنهجية

تناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة، من حيث وصف خصائص عينة الدراسة وإجراءاتها، وأداة الدراسة، وأسلوب معالجة البيانات، وفيما يلي وصفاً لمفردات التصميم والمنهجية:

3. 1 منهجية الدراسة

تعتمد المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على المسح الإجتماعي الذي تضمن مسحا مكتبياً بالرجوع إلى المراجع والمصادر الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة، والاستطلاع الميداني لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة وتحليلها إحصائيا للإجابة على أسئلة الدراسة.

3. 2 مجتمع الدراسة وعينته:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأحداث المسجلين في مراكز رعاية الأحداث في الأردن والبالغ عددها (8) مراكز حيث بلغ عدد الأحداث المسجلين (254) حدث، وهم المقيمين في المراكز وقت إجراء الدراسة، وهذه المراكز هي(مركز محمد بن القاسم، مركز عدا بن عمر، مركز أسامة بن زيد، مركز الخنساء، مركز أنس بن مالك، مركز الشهيد وصفي، مركز أم العساكر، مركز عمر بن عبدالعزيز). وتم توزيع الاستبانات على جميع أفراد مجتمع الدراسة، فاسترجعت منها(201) استبانة، وتم حذف (12) استبانة لأنها غير مكتملة الإجابة، ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (189) استبانة، وتشكل نسبة (74.41%) من مجتمع الدراسة الكلي.

أ. الخصائص الديمغرافية للحدث:

1. المستوى التعليمي، الدين، ومكان الإقامة:

جدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان الإقامة، والمستوى التعليمي، والدين

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
مكان الإقامة	حضر أكثر من (5000) نسمة	114	%60.32
	ريف أقل من (5000) نسمة	75	%39.68
الدين	مسلم	169	%89.42
	مسيحي	20	%10.58
المستوى التعليمي	لم يلتحق بالتعليم	73	%38.62
	الصف السابع – التاسع	64	%33.86
	الصف العاشر فما فوق	52	%27.51
المهنة قبل دخول المركز	لا يعمل	53	%28.04
	طالب	106	%56.08
	ورشات صناعية	30	%15.87

يبين الجدول رقم(1) إن غالبية أفراد العينة كانوا من سكان الحضر، حيث شكلوا ما نسبته(60.32%) في حين جاءت نسبة سكان الريف(39.68%). وإن غالبية أفراد العينة كانوا مسلمين، حيث شكلوا ما نسبته(89.42%) في حين جاءت نسبة المسيحين(10.58%). وفيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي فكانت أكثر فئات المستوى التعليمي هي لم يلتحق بالتعليم، حيث شكلت ما نسبته(38.62%)، تلاها فئة الصف السابع – التاسع وشكلت ما نسبته (33.86%)، وأخيراً فئة الصف العاشر فما فوق وشكلت ما نسبته (27.51%). وفيما يتعلق بمتغير المهنة قبل دخول

المركز فكانت أكثر فئات المهنة هي طالب، حيث شكلت ما نسبته(56.08%)، تلاها فئة لا يعمل وشكلت ما نسبته (28.04%)، وأخيراً فئة العمل في ورشات صـناعية وشكلت ما نسبته (27.51%).

2. المتوسطات والإنحرافات المعيارية للعمر بالسنوات، وحجم الأسرة

جدول رقم (2)

المتوسطات والإنحرافات المعيارية للعمر بالسنوات، وحجم الأسرة

البند	المتوسطات	الإنحراف المعياري
العمر بالسنوات	14,72	1,37
عدد أفراد الأسرة	5.93	2.22

يبين الجدول رقم(2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريـة لأعمـار المبحوثين، ولحجم الأسرة، حيث جاء متوسط عمـر المبحـوثين (14.72) سـنة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة (5.93).

ب. الخصائص الديمغرافية للوالدين

1. التعليم:

يبين الجدول رقم(3) أن أكثر فئات التعليم للأباء هي فئة التعليم الثانوي حيث شكلت ما نسبته(47.1%)، تلاها التعليم الأساسي بنسبة(31.2%)، ولم يلتحق بالتعليم بنسبة(14.8%)، أما فيما يتعلق بتعليم الأم، فكانت أكثر النسب لمـن لـم يلـتحق بالتعليم، حيث شكلت مـا نسبته(42.9%)، تلاها التعليم الأساسي وشكلت مـا نسبته (31.7%)، تلاها فئة التعليم الثانوي بنسبة(23.3%) وأخيراً جاءت فئة الجامعي فما فوق وشكلت ما نسبته(2.1%).

جدول رقم (3)

التكرارات والنسب المئوية لتعليم الأب والأم

البند	الأب		الأم	
	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%
لـــم يلتحـــق بالتعليم.	28	%14,8	81	%42,9
أساسي.	59	%31,2	60	%31,7
ثانوي.	89	%47,1	44	%23,3
بكالوريوس فما فوق.	13	%6,9	4	%2,1
المجموع	189	100	189	100

2. مهنة الأب والأم:

يبين الجدول رقم(4) أن غالبية الأباء لا يعملون حيث شكلوا ما نسبته(58.7%) من عينة الدراسة، أما عند الأم، شكلت نسبة من لا يعملن(86.2%) من العينة.

جدول رقم (4)

التكرارات والنسب المئوية لعمل الأب والأم

البند	الأب		الأم	
	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%
يعمل	78	%41,3	26	%13,8
لا يعمل	111	%58,7	163	%86,2
المجموع	189	100	189	100

3. الدخل الشهري:

يبين الجدول رقم(5) التكرارت والنسب المئوية الدخل الشهري، حيث شكلت فئة الدخل الشهري(أقل من 100 دينار) ما نسبته(55%) عينة الدراسة، والفئـة(101-200 دينار) ما نسبته(19.6%)، والفئة(301-400 دينـار) مـا نـسبته(11.6%)، والفئة(201-300 دينار) ما نسبته(7.4%)، وأخيراً جاءت الفئة(401 دينار فـأكثر) بنسبة(6.3%).

جدول رقم (5)

التكرارت والنسب المئوية الدخل الشهري

البند	الأب	
	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 100 دينار	104	%55,0
101-200 دينار	37	%19,6
201-300 دينار	14	%7,4
301-400 دينار	22	%11,6
401 دينار فأكثر	12	%6,3
المجموع	189	100

جـ: الجريمة والعود إليها:

أ. هل سبق وأن دخلت السجن:

جدول رقم (6)

التكرارات والنسب المئوية للجريمة والعود إليها

الفقرة	نعم		لا	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
هل سبق وأن دخلت السجن بقضية جزائية من قبل	139	%73.54	50	%26.46

يبين الجدول رقم(6) التكرارات والنسب المئوية للجريمة والعود إليها، حيث دلت النتائج أن(26.46%) لم يسبق لهم أن دخلوا السجن بقضية جزائية من قبل في حين أن(73.54%) دخلوا السجن بقضية جزائية من قبل.

ب. عدد مرات دخول السجن:

جدول رقم (7)

التكرارات والنسب المئوية لعدد مرات دخول السجن

الفقرة	مرة واحدة		مرتين		ثلاث مرات		أربع مرات	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كم مرة دخلت السجن بقضية جزائية من قبل	78	%56.12	35	%25.18	17	%12.23	9	%6.47

يبين الجدول رقم(7) التكرارات والنسب المئوية لعدد مرات دخول الـسجن، حيث دلت النتائج أن(56.12%) دخلوا الـسجن بقـضية جزائيـة مـرة واحـدة، وأن(25.18%) دخلوا السجن بقضية جزائية مرتين، وأن(12.23%) دخلوا السجن بقضية جزائية ثلاث مرات، في حين أن(6.47%) دخلوا السجن بقضية جزائية من قبل أربع مرات.

جـ. الحكم عند المحاكمة الأولى:

جدول رقم (8)

التكرارات والنسب المئوية الحكم عند المحاكمة الأولى

الفقرة	قاسياً		متناسب مع الجريمة		بسيطاً	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كيف كان الحكم عند المحاكمة الأولى	96	%50.79	61	%32.28	32	%16.93

يبين الجدول رقم(8) التكرارات والنسب المئوية للحكم عند المحاكمة الأولى، حيث دلت النتائج أن(50.79%) يرون أن الحكم كان قاسياً، وأن(32.28%) يـرون أن الحكم كان متناسب مع الجريمة، في حين أن(16.93%) يرون أن الحكم كـان بسيطاً.

د. قبل دخول مركز الرعاية والتأهيل مع من كنت تقيم

جدول رقم (9)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الإقامة

قبل دخول مركز الرعاية والتأهيل

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
الأسرة (الأب والأم معاً)	79	%41.80
أحد الوالدين	62	%32.80
غيرهم	29	%15.34
دون مأوى	19	%10.05
المجموع	189	%100

يبين الجدول رقم(9) التكرارات والنسب المئوية لمتغير متغير الإقامـة قبـل دخول مركز الرعاية والتأهيل، حيث دلت النتائج أن(41.80%) كانوا يقيمون مـع الأب والأم، وأن(32.80%) كانوا يقيمون مع أحد الوالدين، وأن(15.34%) كـانوا يقيمون مع غيرهم، في حين أن(10.05%) كانوا دون مأوى.

3. 3 أداة الدراسة.

تتمثل أداة الدراسة من خلال الوقوف والإطلاع على الجانب النظري للعـود إلى الجريمة والشخصية التسلطية في مراكز الأحداث في الأردن، حيث تم تطـوير وبناء استبانة متكيفة مع البيئة المبحوثة، بدراسة(الواكد، 2006)، ودراسة الس(Ilse, 2006)، ودراسة هوي(Hoy, 2003)، حيث تكونت الاستبانة مما يلي:

1. **الخصائص الشخصية للمبحوث وشمات متغيرات**(العمر، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، الدين، الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم) وقيست بالأسئلة(1-11).
2. **الجريمة والعود إليها و**زمن العود والعمر عن ارتكاب الجريمة وقيست بالأسئلة (12-15).
3. **الشخصية التسلطية** وقيست بالأسئلة (16-35)

3. 4 صدق أداة الدراسة:

لقد تم عرض الاستبانة على (6) محكمين من أساتذة علم الجريمة المختـصين، وأعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، للتحقق من مدى صدق فقرات الاسـتبانة، ولقد تم الأخذ بملاحظاتهم، وإعادة صياغة بعض الفقـرات، وإجـراء التعـديلات المطلوبة، بشكل دقيق يحقق التوازن بين مضامين الاستبانة في فقراتها.

3. 5 ثبات أداة الدراسة:

جرى استخراج معامل الثبات، طبقاً لكرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، ولكل متغير بجميع أبعاده، وكانت النتائج كما هـي

الآتي:

أ. العود للجريمة وكان معامل ثباته(0.86)

ب. الشخصية التسلطية وكان معامل ثباته(0.90)

جـ. الثبات الكلي للأداة (0.88).

3. 6 أسلوب تحليل البيانات:

لغرض الإجابة على أسئلة الدراسة، فقـد اعتمـدت الدراسـة علـى الرزمـة الإحصائية (SPSS) في التحليل، من خلال استخدام الأساليب الإحـصائية التاليـة: مقاييس الإحـصاء الوصـفي (Descriptiv Statistic Measures) وذلـك لوصـف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على النسب المئويـة وتكراراتهـا والمتوسـطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة. ومعـاملات الارتبـاط لإجراء فحص العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة بمختلف أبعادها المـستقلة والتابعة لاختبار فرضيات الدراسة.

7.3 التعاريف الإجرائية.

1. العود إلى الجريمة: قيام الفرد الذي سبق وصدر بحقه حكما قضائيا لإدانته بارتكاب جريمة ما بارتكاب جريمة أخرى وصدور حكم قضائي بإدانته بهذه الجريمة التالية.
2. الجريمة: كل سلوك – ايجابي أو سلبي- غير مشروع قرر القانون عقوبة له.
3. العقوبة: الجزاء الصادر بموجب حكما قضائيا بحق أي شخص قام بارتكاب جريمة ما.
4. الشخصية التسلطية: وتتمثل في العجز عن التحكم في التقلبات الوجدانية، وانخفاض القدرة على ضبط النفس، والمبالغة في تضخيم الذات، والتطرف في الاستجابة، وصعوبة تغيير أنماط التفكير في حالة مواجهة مواقف متنوعة.

3. 8: خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل منهجية الدراسة وتصميمها حيث أجريت هذه الدراسة على جميع الأحداث المسجلين في مراكز رعاية الأحداث في الأردن بلغ تعدادهم الصافي بعد تدقيق الاستبانات(189) مفردةً، واستخدمت مجموعة مقاييس لجمع بيانات هذه الدراسة: العود للجريمة، الشخصية التسلطية وقد امتازت هذه المقاييس بصدق وثبات عاليين حيث تراوحت معاملات الثبات لهذه المقاييس(0.86-0.90).

الفصل الرابع

عرض النتائج

تناول هذا الفصل عرضاً لنتائج أسئلة الدراسة، وقد تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على النسب المئوية المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط الاسمي ومربع كاي(كا^2) لإجراء فحص العلاقات الارتباطية والكشف عن الفروقات بين متغيرات الدراسة بمختلف أبعادها المستقلة والتابعة. وتحليل التباين (One Way Anova) للكشف عن علاقة المتغيرات الشخصية (العمر، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، الدين، الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم) في الشخصية التسلطية.

4. 1 اختبار الفرضيات:

ما مميزات الشخصية التسلطية لدى الأحداث؟

جدول رقم(10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للشخصية التسلطية لدى الأحداث.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
انرفز بوجه المعلم الذي اتعامل معه.	2.98	0.94
أنا عنيد اتجاه معلمي	2.91	0.93
لا أعمل بجد إذا طلب مني معلمي ذلك	3.01	0.89
أتصرف بشكل سئ اتجاه معلمي	3.44	0.92
أنا طالب جيد في دوري	3.52	0.98
لأ أخبر معلمي في الرفض	3.95	0.87
لا اتجاهل معلمي	4.26	0.82
استمع إلى معلمي	3.94	0.95
أعمل ما يطلبه مني المعلم	3.59	0.62
أتصرف بلطف اتجاه معلمي إذا تكلموا معي	3.64	0.54
اعتذر لوالدي إذا صرخت عليهم	3.61	0.52
أنا جيد مع عائلتي	3.60	0.56
لا أرغب في إزعاج والدي أحياناً	3.62	0.58
أكون مرنا في تعاملي مع والدي	3.61	0.51
لا ارد والدي بقسوة إذا عاتبني	3.55	1.00
أجد نفسي أحيانا أحيناناً غير منسجم مع والدي	2.87	1.04
أكون عنيداً مع والدي عندما اكون سئ المزاج	2.64	0.99
أعامل والدي بشكل حسن	3.61	0.99
ألحاول أن أكون جيدا اتجاه والدي	3.59	0.62
اتصرف بشكل جيد مع والدي	3.54	0.97
المتوسط الكلي	3.47	0.63

يظهر من الجدول رقم(10) أن المتوسط العام لتصورات الأحداث للشخصية التسلطية جاءت بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.47) وانحراف

معياري(0.63)، وقد احتلّت الفقرة (لا أتجاهل معلمي) المرتبة الأولـى بمتوسط حسابـي بلغ (4.26)، في حين جاءت الفقرة(أكون عنيداً مع والدي عندما أكون سئ المزاج) في المرتبة الأخيرة.

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشخصية التساطية والعود إلى الجريمة.

الجدول رقم(11)

يبين العلاقة بين الشخصية التسلطية والعود إلى الجريمة

الفقرة	مربع كاي	معامل الارتباط الاسمي	مستوى الدلالة
انرفز بوجه المعلم الذي اتعامل معه.	10.948	0.199	0.027
أنا عنيد اتجاه معلمي	13.654	0.186	0.034
لا أعمل بجد إذا طلب مني معلمي ذلك	23.495	0.239	0.001
أتصرف بشكل سئ اتجاه معلمي	29.211	0.284	0.000
أنا طالب جيد في دوري	18.781	0.216	0.005
لأ أخبر معلمي في الرفض	25.310	0.325	0.000
لا اتجاهل معلمي	28.110	0.318	0.000
استمع إلى معلمي	3.456	0.021	0.943
أعمل ما يطلبه مني المعلم	1.024	0.045	0.599
أتصرف بلطف اتجاه معلمي إذا تكلموا معي	24.744	0.352	0.000
اعتذر لوالدي إذا صرخت عليهم	11.332	0.226	0.010
أنا جيد مع عائلتي	16.907	0.255	0.000
لا أرغب في إزعاج والدي أحياناً	32.911	0.366	0.000
أكون مرنا في تعاملي مع والدي	31.284	0.389	0.000
لا ارد والدي بقسوة إذا عاتبني	51.196	0.423	0.000
أجد نفسي أحيانا أحيناناً غير منسجم مع والدي	12.515	0.223	0.006
أكون عنيداً مع والدي عندما اكون سئ المزاج	11.333	0.229	0.003
أعامل والدي بشكل حسن	22.630	0.333	0.000
أحاول أن أكون جيدا اتجاه والدي	20.264	0.305	0.000
اتصرف بشكل جيد مع والدي	28.488	0.358	0.000
معدل معامل الارتباط الأسمي	-	0.610	0.000

تشير النتائج التي يعرضها الجدول رقم(11) إلى أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشخصية التسلطية والعود إلى الجريمة ويشير معامل الارتباط الاسمي

إلى أن العلاقة بين متغير الشخصية التسلطية والعود إلى الجريمة هي علاقة قوية حيث بلغ قيمة معامل الارتباط(0.610)، كما وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للعود إلى الجريمة في متغيري(استمع إلى معلمي، أعمل ما يطلبه مني المعلم). مما يقتضي رفض الفرضية العدمية لهذا المتغير، والتي تنص على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل(الشخصية التسلطية)، في المتغير التابع(العود إلى الجريمة). وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمتغير(الشخصية التسلطية)، في المتغير التابع (العود إلى الجريمة).

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات الشخصية (العمر، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، الدين، الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم) والشخصية التسلطية.

الجدول رقم (12)

تحليل التباين لتصورات المبحوثين نحو(الشخصية التسلطية) تعزى للمتغيرات الديموغرافية

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة(F)	مستوى الدلالة
مكان الإقامة	بين المجموعات داخل المجموعات	3.07 232.71	3.072 0.422	*7.27	0.000
الدين	بين المجموعات داخل المجموعات	2.812 232.965	0.703 0.425	1.654	0.159
المستوى التعليمي	بين المجموعات داخل المجموعات	9.750 226.028	3.250 0.412	*7.89	0.000
المهنة قبل دخول المركز	بين المجموعات داخل المجموعات	3.041 202.737	1.5205 0.369	1.986	0.104
مهنة الأب	بين المجموعات داخل المجموعات	1.923 241.504	0.641 0.440	1.457	0.225
مهنة الأم	بين المجموعات داخل المجموعات	1.019 236.407	0.245 0.431	1.679	0.246
عمل الأب	بين المجموعات داخل المجموعات	3.426 240.001	1.142 0.436	1.886	0.113
عمل الأم	بين المجموعات داخل المجموعات	1.627 231.800	0.542 0.422	1.118	0.563

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha = 0.01$)

أولاً: العلاقة بين الشخصية التساطية ومكان الإقامة:

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم(12) إلى أنه يوجد علاقة بين مكان الإقامة والشخصية التساطية وذلك بسبب ارتفاع قـيم(F) المحـسوبة عـن قيمتهـا الجدولية، وبلغت قيمة(F) المحسوبة (7.27)، مما يقتضي رفض الفرضية، والتـي تنص على أنه لا توجد علاقة بين مكان الإقامة والشخصية التساطية. ويبين الجدول رقم(13) أن الفروق بالنسبة مكان الإقامة كانت لصالح سكان الحضر بدليل ارتفـاع متوسطهم الحسابي حيث بلغ متوسط إجابـة الحـضر (3.69)، ومتوسـط إجابـة الريف(3.52).

الجدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على الشخصية التساطية تبعاً لمتغير (مكان الإقامة).

المتغير	فئات المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مكان الإقامة	حضر	114	3.69	0.63
	ريف	75	3.52	0.70

ثانياً: العلاقة بين الشخصية التساطية والدين

وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول رقم(12) إلى أنه لا يوجد علاقة بين الدين والشخصية التساطية وذلك بسبب إنخفاض قـيم(F) المحـسوبة عـن قيمتهـا الجدولية، وبلغت قيمة(F) المحسوبة (1.654)، مما قبول يقتضي الفرضية، والتـي تنص على أنه لا توجد علاقة بين الدين والشخصية التساطية.

ثالثاً: العلاقة بين الشخصية التساطية والمستوى التعليمي

وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول رقم(12) إلى أنه يوجد علاقة بين المستوى التعليمي والشخصية التساطية وذلك بسبب ارتفاع قيم(F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيمة(F) المحسوبة (7.89)، مما يقتضي رفض

الفرضية، والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين المستوى التعليمي والشخصية التسلطية.

ويعزز ذلك نتائج اختبار شيفه للمقارنات البعدية حيث يبين الجدول(14) أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين ذوي المستوى التعليمي(الصف العاشر فما فوق) ومتوسط الفئة الأولى(لم يلتحق بالتعليم) حيث بلغ متوسط الفئة الثالثة(الصف العاشر فما فوق) (3.84)، أما متوسط الفئة الأولى(لم يلتحق بالتعليم) فقد بلغ(3.48) ولصالح المبحوثين ذوي المستوى التعليمي(الصف العاشر فما فوق).

وأن هنالك مصادر فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين ذوي المستوى التعليمي(الصف السابع – التاسع) ومتوسط الفئة الأولى(لم يلتحق بالتعليم) حيث بلغ متوسط الفئة الثانية(الصف السابع – التاسع) (3.81)، أما متوسط الفئة الأولى(لم يلتحق بالتعليم) فقد بلغ(3.48) ولصالح المبحوثين ذوي المستوى التعليمي(الصف السابع – التاسع).

الجدول رقم (14)

نتائج تحليل اختبار شيفه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لإجابات الشخصية التسلطية والمستوى التعليمي

فئات المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	لم يلتحق بالتعليم	الصف السابع – التاسع	الصف العاشر فما فوق
لم يلتحق بالتعليم	3.48	-	*0.33	*0.36
الصف السابع – التاسع	3.81	-	-	-
الصف العاشر فما فوق	3.84	-	-	-

- ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha = 0.05$)

رابعاً: العلاقة بين الشخصية التسلطية والمهنة قبل دخول المركز

وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول رقم(12) إلى أنه لا يوجد علاقة بين المهنة قبل دخول المركز والشخصية التسلطية وذلك بسبب إنخفاض قيم(F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيمة(F) المحسوبة (1.986)، مما يقتضي قبول الفرضية، والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين المهنة قبل دخول المركز والشخصية التسلطية.

خامساً: العلاقة بين الشخصية التسلطية ومهنة الأب

وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول رقم(12) إلى أنه لا يوجد علاقة بين مهنة الأب والشخصية التسلطية وذلك بسبب إنخفاض قيم(F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيمة(F) المحسوبة (1.457)، مما يقتضي قبول الفرضية، والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين مهنة الأب والشخصية التسلطية.

سادساً: العلاقة بين الشخصية التسلطية ومهنة الأم

وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول رقم(12) إلى أنه لا يوجد علاقة بين مهنة الأم والشخصية التسلطية وذلك بسبب إنخفاض قيم(F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيمة(F) المحسوبة (1.679)، مما يقتضي قبول الفرضية، والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين مهنة الأم والشخصية التسلطية.

سابعاً: العلاقة بين الشخصية التسلطية وعمل الأب

وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول رقم(12) إلى أنه لا يوجد علاقة بين عمل الأب والشخصية التسلطية وذلك بسبب إنخفاض قيم(F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيمة(F) المحسوبة (1.886)، مما يقتضي قبول الفرضية، والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين عمل الأب والشخصية التسلطية.

ثامناً: العلاقة بين الشخصية التسلطية وعمل الأم

وأشارت النتائج التي يعرضها الجدول رقم(12) إلى أنه لا يوجد علاقة بين عمل الأم والشخصية التسلطية وذلك بسبب إنخفاض قيم(F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيمة(F) المحسوبة (1.118)، مما يقتضي قبول الفرضية، والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين عمل الأم والشخصية التسلطية.

تاسعاً: العلاقة بين الشخصية التسلطية والعمر وعدد أفراد الأسرة.

أظهرت النتائج في الجدول رقم(15) العلاقة بين الشخصية التسلطية والعمر وعدد أفراد الأسرة، وجاءت جميع قيم هذه العلاقات معنوية عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.01$)، وبناء عليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر وعدد أفراد الأسرة والشخصية التسلطية.

جدول رقم (15)

مصفوفة معاملات الارتباط بين العمر وعدد أفراد الأسرة وبين الشخصية التسلطية.

المتغيرات	الشخصية التسلطية	مستوى الدلالة
العمر	*0.378	0.000
عدد أفراد الأسرة	*0.405	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha = 0.01$)

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات الشخصية (العمر، ومكان الإقامة، والمستوى التعليمي، والدين، والدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليمي للأب، والمستوى التعليمي للأم، ومهنة الأب، ومهنة الأم) والعود إلى الجريمة.

الجدول رقم(16)

يبين قيمة مربع كاي ومعامل الارتباط الاسمي بين المتغيرات الشخصية وبين العود إلى الجريمة

الفقرة	مربع كاي	معامل الارتباط الأسمي	مستوى الدلالة
العمر	33.945	0.264	0.000
مكان الإقامة	33.160	0.395	0.000
المستوى التعليمي	20.249	0.244	0.000
الدين	4.150	0.095	0.126
المهنة قبل دخول المركز	18.838	0.163	0.000
الدخل الشهري	13.615	0.158	0.000
عدد أفراد الأسرة	15.062	0.160	0.000
المستوى التعليمي للأب	4.133	0.107	0.247
المستوى التعليمي للأم	4.614	0.147	0.100
مهنة الأب	2.799	0.082	0.424
مهنة الأم	4.050	0.089	0.256

أظهرت النتائج في الجدول رقم(16) العلاقة بين المتغيرات الشخصية والعـود إلى الجريمة حيث تبين وجود علاقة بين المتغيرات الشخصية (العمـر، المـستوى التعليمي، الدين، مكان الإقامة، المهنة قبل دخول المركز، والدخل الشهري، وعـدد أفراد الأسرة) والعود إلى الجريمة(نعم/لا)، وجاءت جميع قيم هذه العلاقات معنويـة عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.01$)، وبناء عليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية جزئياً التي تنص على(لا توجد علاقـة ذات دلالـة إحـصائية بـين كـل مـن المتغيـرات الشخصية(العمر، المستوى التعليمي، الدين، مكان الإقامة، المهنة قبل دخول المركز،

والدخل الشهري، وعدد أفراد الأسرة) والعود إلى الجريمة ونقبل الفرضـية البديلـة التي تنص على وجود علاقة بينهما.

في حين أشارت النتائج أن عدم جود علاقة بين المتغيرات الشخصية (الـدين، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم) والعود إلى الجريمة(نعم/لا)، وجاءت جميع قيم هذه العلاقات غير معنوية عند مـستوى دلالـة ($\alpha \geq 0.05$)، وبناء عليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية جزئياً التي تنص على لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات الشخـصية (الـدين، المـستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم) والعود إلى الجريمـة ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة بينهما

4. 2 خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل استعراض نتائج الدراسة في ضوء الإجابة عن أسئلتها، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشخصية التـسلطية، والعود إلى الجريمة.

وأنه يوجد علاقة بين مكان الإقامة والشخصية التسلطية، وأن الفروق بالنـسبة مكان الإقامة كانت لصالح سكان الحضر، وإلى أنه لا يوجد علاقة بـين (الـدين، المستوى التعليمي، المهنة قبل دخول المركز، مهنة الأب، مهنة الأم، عمـل الأب، عمل الأم) والشخصية التسلطية.

وتبين وجود علاقة بين المتغيرات الشخصية (العمر، المستوى التعليمي، الدين، مكان الإقامة، المهنة قبل دخول المركز، والدخل الشهري، وعدد أفـراد الأسـرة) والعود إلى الجريمة(نعم/لا)، وجاءت جميع قيم هذه العلاقات معنوية عند مـستوى دلالة($\alpha \geq 0.01$).

في حين أشارت النتائج أن عدم جود علاقة بين المتغيرات الشخصية (الـدين، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم) والعود إلى الجريمة(نعم/لا)، وجاءت جميع قيم هذه العلاقات غير معنوية عند مـستوى دلالـة ($\alpha \geq 0.05$).

الفصل الخامس
الخاتمة والمناقشة والتوصيات

يتناول هذا الفصل الخاتمة والمناقشة والتوصيات التي توصلت لها الدراسة وفيما يلي استعراض لكل منها:

5. 1 الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الشخصية التسلطية لدى الأحداث وعلاقتها بحجم ظاهرة العود إلى الجريمة في المجتمع الأردني، حيث أجريت هذه الدراسة على جميع الأحداث المسجلين في مراكز رعاية الأحداث في الأردن بلغ تعدادهم الصافي بعد تدقيق الاستبانات(189) مفردةً، واستخدمت مجموعة مقاييس لجمع بيانات هذه الدراسة: العود للجريمة، الشخصية التسلطية وقد امتازت هذه المقاييس بصدق وثبات عاليين حيث تراوحت معاملات الثبات لهذه المقاييس(0.86-0.90).

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الشخصية التسلطية)، في المتغير التابع (العود إلى الجريمة) وأن المتغير المستقل(الشخصية التسلطية) في هذا النموذج تفسر ما مقداره (46.7%) من التباين في المتغير التابع العود إلى الجريمة وهي قوة تفسيرية متوسطة نسبياً.

وأنه يوجد علاقة بين مكان الإقامة والشخصية التسلطية، وأن الفروق بالنسبة مكان الإقامة كانت لصالح سكان الحضر، وإلى أنه لا يوجد علاقة بين (الدين، المستوى التعليمي، المهنة قبل دخول المركز، مهنة الأب، مهنة الأم، عمل الأب، عمل الأم) والشخصية التسلطية.

وتبين وجود علاقة بين المتغيرات الشخصية (العمر، المستوى التعليمي، الدين، مكان الإقامة، المهنة قبل دخول المركز، والدخل الشهري، وعدد أفراد الأسرة) والعود إلى الجريمة(نعم/لا)، وجاءت جميع قيم هذه العلاقات معنوية عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.01$).

في حين أشارت النتائج أن عدم جود علاقة بين المتغيرات الشخصية (الـدين، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم) والعود إلى الجريمة(نعم/لا)، وجاءت جميع قيم هذه العلاقات غير معنوية عند مـستوى دلالـة ($\alpha \geq 0.05$).

5. 2 مناقشة النتائج:

1. أشارت النتائج إن غالبية أفراد العينة كانوا من سكان الحضر، حيث شكلوا مـا نسبته(60.32%) في حين جاءت نسبة سكان الريـف(39.68%). وإن غالبيـة أفراد العينة كانوا مسلمين، حيث شكلوا ما نسبته(89.42%) في حـين جـاءت نسبة المسيحين(10.58%). وفيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي فكانت أكثـر فئات المستوى التعليمي هي لم يلتحق بالتعليم، حيث شكلت ما نسبته(38.62%)، تلاها فئة الصف السابع – التاسع وشكلت ما نسبته (33.86%)، وأخيـراً فئـة الصف العاشر فما فوق وشكلت ما نسبته (27.51%). وفيمـا يتعلـق بمتغيـر المهنة قبل دخول المركز فكانت أكثر فئات المهنة هي طالب، حيث شكلت مـا نسبته(56.08%)، تلاها فئة لا يعمل وشكلت ما نسبته (28.04%)، وأخيراً فئة العمل في ورشات صناعية وشكلت ما نسبته (27.51%).
2. أشارت النتائج إن أكثر فئات التعليم للأباء هي فئة التعليم الثانوي حيث شكلت ما نسبته(47.1%)، تلاها التعليم الأساسي بنسبة(31.2%)، ولم يلتحـق بـالتعليم بنسبة(14.8%)، أما فيما يتعلق بتعليم الأم، فكانت أكثر النسب لمن لم يلـتحقن بالتعليم، حيث شكلت ما نسبته(42.9%)، تلاها التعليم الأساسـي وشـكلت مـا نسبته(31.7%)، تلاها فئة التعليم الثانوي بنسبة(23.3%) وأخيراً جـاءت فئـة الجامعي فما فوق وشكلت ما نسبته(2.1%).
3. أشارت النتائج إن غالبية الأباء لا يعملون حيث شكلوا ما نسبته(58.7%) مـن عينة الدراسة، أما عند الأم، شكلت نسبة من لا يعملن(86.2%) من العينة.
4. أشارت النتائج إن (26.46%) لم يسبق لهم أن دخلوا السجن بقضية جزائية من قبل في حين أن(73.54%) دخلوا السجن بقضية جزائية من قبل.

5. أشارت النتائج أن (56.12%) دخلوا السجن بقـضية جزائيـة مـرة واحـدة، وأن(25.18%) دخلوا السجن بقضية جزائية مـرتين، وأن(12.23%) دخلـوا السجن بقضية جزائية ثلاث مرات، في حين أن(6.47%) دخلوا السجن بقضية جزائية من قبل أربع مرات.
6. أشارت النتائج أن(50.79%) يرون أن الحكم كان قاسياً، وأن(32.28%) يرون أن الحكم كان متناسب مع الجريمة، في حين أن(16.93%) يـرون أن الحكـم كان بسيطاً.
7. أشارت النتائج أن(41.80%) كانوا يقيمـون مـع الأب والأم، وأن(32.80%) كانوا يقيمون مع أحد الوالدين، وأن(15.34%) كانوا يقيمون مع غيرهم، فـي حين أن(10.05%) كانوا دون مأوى.
8. أشارت النتائج أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل(الشخـصية التسلطية)، في المتغير التابع(العود إلى الجريمة)، أن المتغير المستقل(الشخصية التسلطية) في هذا النموذج ُتفسر ما مقداره (46.7%) من التباين فـي المتغيـر التابع العود إلى الجريمة.

ويمكن تفسير ذلك إلى عمليات التنـشئة الاجتماعيـة والأدوار الاجتماعيـة المرتبطة بالشخصية، حيث تركز عمليات التنشئة الاجتماعية على الحماية الزائـدة من قبل أفراد الأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى أن التنشئة الاجتماعية الذكرية تركـز على صفات الرجولة المتمثله بعدم الخوف. والتقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة(Ilse, 2006) والتي أشارت نتائجها إلى أن المستجيبين الأكثر تسلطية كانوا أكثر اعتماداً على مثيرات النفوذ الخارجي في إدراكهم الوصفي للأشخاص بالمقارنة مع الأقل تسلطية الذين يعتمدون على مثيرات النفوذ الداخلية، والتقت مع ما جـاءت به دراسة(Peterson &., Emily, 2005) والتي أشارت نتائجها إلـى أن الأشـخاص الأكثر تسلطية، كانوا أكثر تشدداً عبر المواقف، والتقت مع ما جاءت بـه دراسـة

(إبراهيم، 1980) والتي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة ايجابيـة بـين التـسلطية وتضخيم الذات، وأن التسلطية تعبر عن محاولة التوافق مع معايير الجماعة.

9. أشارت النتائج أن يوجد علاقة بين مكان الإقامـة والشخـصية التـسلطية، وأن الفروق بالنسبة مكان الإقامة كانت لصالح سكان الحضر، وإلى أنـه لا يوجـد علاقة بين (الدين، المستوى التعليمي، المهنة قبل دخول المركـز، مهنـة الأب، مهنة الأم، عمل الأب، عمل الأم) والشخصية التسلطية.
10. أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين المتغيرات الشخصية (العمـر، المـستوى التعليمي، الدين، مكان الإقامة، المهنة قبل دخول المركز، والـدخل الـشهري، وعدد أفراد الأسرة) والعود إلى الجريمة(نعم/لا)، وجـاءت جميـع قـيم هـذه العلاقات معنوية عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.01$). وأشارت النتائج أن عـدم جـود علاقة بين المتغيرات الشخصية (الدين، المستوى التعليمـي لـلأب، المـستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم) والعود إلى الجريمـة(نعـم/لا)، وجـاءت جميع قيم هذه العلاقات غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).

وهذا يعني أن معظم مرتكبي السلوك الجرمي هم في مرحلة الشباب التي تمثل قمة النشاط بالنسبة للإنسان. وإذا كان العمر بحد ذاته لا يعتبر من الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك الجرمي، إلا أنه يعد عاملاً بيولوجياً وعقلياً ونفسياً لمرحلة من مراحل مرور الزمن على الفرد.

ويمكن ربط تركز العود إلى الجريمة في مرحلة الشباب بالتغيرات الاجتماعية التي حدثت وما زالت تحدث وتتفاعل في المجتمع الأردني. فهذه التغيـرات أثـرت على منظومة القيم السائدة في المجتمع الأردني فانحسر تأثير الأسرة والمؤسـسات التعليمية لصالح وسائل الاتصال الحديثة مما أدى إلى نزوع هذه الفئـات العمريـة الصغيرة للتحرر من سلطة الأسرة والمؤسسات التعليمية التقليدية، لرغبتهـا سـفي تحقيق الهداف الخاصة بها، هذه الأهداف التي كانت – في الغالب – تتجاوز قـدرة هذه الفئات العمرية الصغيرة من تحقيقها لافتقار \ها للوسـائل والطـرق الـشرعية لتحقيقها. بجانب إن هذه الفئات العمرية كانت الأكثر استجابة للمتغيرات الاجتماعية

والتأثيرات الخارجية الناتجة عن عمليات التحضر والتحديث التي يمر بها المجتمـع الأردني.

وتتفق هذه النتائج مع دراسات (حمدان، 2001) و (الضحيان، 2001). فقد أشارت دراسة (حمدان، 2001) أن العود إلى الجريمة يتركز في الفئة العمرية (25-34) سنة، حيث تشكل نسبة هؤلاء 80.3 من مكرري السلوك الجرمي. فيما ذكر (الضحيان، 2001) إن 57% من نزلاء المؤسسات العقابية كانت أعمارهم تتراوح بين 18-30 سنة.

أما بالنسبة إلى المستوى التعليمي فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين المستوى التعليمي والعود إلى الجريمة، حيث تشير هذه النتائج أنه كلما انخفض المستوى التعليمي كلما ازداد معدل العود إلى الجريمة.

وإذا كان انخفاض المستوى التعليمي بذاته لا يؤدي مباشرة إلى ارتكاب الجريمة والعود اليها، إلا أن التعليم يعد أحد الركائز الأساسية الفاعلية في تكوين شخصية الفرد واكتسابه للمهارات الضرورية لتحقيق التوازن النفسي له والاندماج الاجتماعي والمهني، وانخفاض المستوى التعليمي للفرد يساهم في تعطيل القدرة على تكيف الفرد مع البيئة المحيطة به، وهو ما يدفع – مع توافر عوامل أخرى – باتجاه ارتكاب السلوك الجرمي. وتتفق هذه النتائج مع دراسات (حمدان، 2001) و (الضحيان، 2001). فقد دلت نتائج دراسة(حمدان، 2001) أن نسبة الأمية عند النزلاء مكرري السلوك الجرمي كانت 20.6% وأن 22.9 % كانوا يتمتعوا بمستوى تعليمي متدن. في حين كانت نسبة الأمية في دراسة (الضحيان، 2001) 37% في المؤسسات العقابية السعودية، في مقابل نسبة أمية تبلغ 41% في المؤسسات العقابية المغربية.

وفسر منظري الجريمة الاختلاف في معدلات الجريمة بين المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية والمناطق الريفية ذات الكثافة السكانية القليلة استناداً الى مدى التجانس وطبيعة العلاقات السائدة في المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية. فالتجانس في المجتمع الحضري أقل منه في المجتمع الريفي، والعلاقات

السائدة في المجتمعات الحضرية هي علاقات ثانوية قائمة على المصالح التي تكون عرضة لعدم احترامها تبعاً لتغير الظروف الاجتماعية، في حين إن العلاقات السائدة في المجتمعات الريفية هي علاقات تستند في أساسها إلى روابط الدم، وهذا النوع من العلاقات الاجتماعية أقوى من تلك العلاقات السائدة في المجتمعات الحضرية، وتعمل كآلية للضبط الاجتماعي التي تساهم في منع الأفراد من ارتكاب السلوك المخالف لقيم هذه المجتمعات الريفية. (الوريكات، 2004، ص ن140-145). وتتفق هذه النتائج مع دراسة (حمدان، 2001) التي بينت إن 62% من مكرري السلوك الجرمي هم من سكان المدينة و 17.1% من سكان المخيمات مقابل 20% من سكان القرى والبادية.

5. 3 التوصيات:

على ضوء القضايا البحثية التي تناولتها هذه الدراسة وانطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي بما يلي:

1- المزيد من الأبحاث النظرية والامبريقية المقمقة من أجل معرفة الشخصية وعلاقتها بالعود إلى الجريمة.

2- دعوة الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص لتوفير فرص عمل مناسبة للأفراد المفرج عنهم، للحد من ظاهرة العود إلى الجريمة.

3- الاهتمام بالأسرة لأنها الحجر الأساسي في بناء المجتمع المتماسك المنظم فيه الجماعة الأولية التي تحدد نوع النماذج الأخلاقية والتجارب الاجتماعية التي تؤثر على سلوك الشخص في المستقبل.

4- العمل على انتشار التعليم مثل برنامج مكافحة الأمية خاصة عند الأمهات والعمل على نشر الثقافة، والتي بدورها تعمل على بناء شخصية سليمة للأبناء.

5- التركيز على وضع تدابير احترازية من قبل المختصين كفيلةً بالحد من العود إلى الجريمة.

6- العمل على تطوير كفاءة المرشدين التربويين في المدارس للتعامل مع الأحداث عند ظهور مشاكلهم.

7- يجب أن يرتبط برنامج الوقاية من الجريمة في التنمية على المستوى القومي ورفع المستوى المعيشي للأسرة.

8- توجيه الدعوى إلى المؤسسات الأكاديمية والهيئات البحثية والأفراد الباحثين لإجراء أبحاث ودراسات متخصصة في مجالات الجريمة والعود إليها والشخصية.

المراجع

أ- المراجع العربية.

إبراهيم، خالد عامر (1980)، "**دراسة مقارنة لبعض الخصائص النفـسية لـدى الأحداث الجانحين وغير الجانحين بمدينة الرياض**"، رسالة ماجـستير غيـر منشورة، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ابن منظور. (1955). **لسان العرب**. مطبعة دار الصادر. بيروت.

أحمد سهير، كامل (2003)، " **سيكيلوجية الشخصية**، مركز الإسكندرية.

أحمد، جلال الدين (1999)، " **الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة**، الأسكندرية.

حمدان، وفاء شاكر محمد (2001) **العود إلى الجريمة في المجتمع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.

حيدر، وليد، (1987)، " **جنوح الأحداث**"، منشورات وزارة الثقافـة، الجمهوريـة العربية السورية، دمشق.

خليل، عدلي (1996) **العود ورد الاعتبار**. دار الكتب القانونية. المحلـة الكبـرى، مصر.

السراج، عبود، (1981)، " **علم الإجرام وعلم العقاب**"، الكويـت، منـشورات ذات السلاسل.

سعد، محمد (1983) **نظريات الشخصية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتـأليف والنشر.

السماك، أحمد حبيب (1985). **ظاهرة العود إلى الجريمة**. مطبوعـات الجامعـة. الكويت.

صالح، نبيه (1985). **دراسة في علمي الإجرام والعقاب**، (ط1). الـدار العلميـة الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان.

الضحيان، سعود بن ضحيان (2001) **البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية**. (ط1) أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.

عبد الرحمن، نائل وآخرون (1983)، " **المبادئ العامة للدفاع الاجتماعي**"، عمان، المطبعة الأردنية.

عبدا ، معتز (1989)، " **الشخصية الانبساطية**"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة مؤتة.

عبيد، رؤوف، (1972) **مبادىء علم الإجرام والعقاب**.

العكايلة، محمد سند، (1993)، " **العلاقة بين أنماط التنشئة الأسرية وجنوح الأحداث**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة.

غانم، عبد ا عبد الغنبي (1999) **التأهيل والسياسات العقابية**. مركز البحوث والدراسات الشرطة. الشارقة.

غانم، عبد ا عبد الغني (1999). **اثر السجن في سلوك النزيل**. (ط1). أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.

هيجان، عبد الرحمن أحمد (1985). **دراسة لبعض المتغيرات النفسية لدى جنوح الأحداث في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة الملك سعود.

الواكد، أحمد صالح (2005) **العلاقة بين الانخراط في برامج الإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية الأردنية والعود إلى الجريمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة,

ب- المراجع الأجنبية.

Abadinsky, Howard (1977). **Probation and Parole**: Theory and Practice. Prentice-Hall. New Jersey.

Adorno, Theodor W. et al. (1950) **The Authoritarian Personality**, New York: Harper and Row.

Altemeyer, B. (1998). **The other "Authoritarian Personality**." Mark P. Zanna (Ed.), In Advances in Experimental Social Psychology, Vol. 30. New York: Academic Press, pp. 48-92.

Anderson, Stephen V, and Moore-Carr, Elizabeth (1995). **Evaluation of the Impact of Participation in Ohio Penal Industries on Recidivism**. Ohio department of Rehabilitation and correction. Ohio.

Angew, Robert (2001). **Juvenile Delinquency**. Roxbury Publishing Company. L.A/California.

Anstiss, Brendan (2003). **Just how effective is correctional-Treatment at Rducing Recidivisms Offending. New Zealand Journal of Psychology** 32 (2). Also Available on: :http://www.findarticles.com/p/articles/mi_qa3848/is_200312/ai_n9 327527

Barlow,Hugh D (1981). **Introduction to Criminology. 2nd ed. Little**, Brown and Company. Toronto.

Bottoms, Anthony , rex Sue, and Robinson Gwen (Eds). (2004). **Alternatives to Prison**. Willan Publishing , Devon: UK.

Bureau of justice Statistics (2000). **Offenders Returning to Federal Prison** , 1986-97. Special Report. Department of justice. USA. Also available on: http://ojp.usdoj.gov/bjs/absrtact/rpr94.htm.

Bureau of Justice Statistics (2002). **Recidivism of Prisoners Released in 1994**. Department of Justice. USA. Also available on: http://www.ojp.usdoj.gov/bjs/absract/rpr97.htm.

Cullen, Francis T. and Agnew, Robert (2003). **Criminological Theory-Past to Present**: 2nd ed.Roxbury Publishing Company. L.A/California.

Doniach, N.S (Eds). (1972). **The oxford English Arabic Dictionary**. Oxford University Press. Oxford.

Fitzgerald, Mike ,McLennan, Gregor , and Pawson, Jennie (1990). **Crime and Society.** Routledge , London.

Fromm, Erich (1941). **Escape From Freedom**, New York: Owl Books.

Gehring , Thom ,and Eggleston , Carolyn (2000). **Recidivism as a Measure of Correctional Education Program Success. The Center for the Study of Correctional Education**. California State University , San Bernardino: USA. Also Available on: http://soe.csusb.edu/csce/res-recidivism.html.

Gordon, Howard R.D, and Weldon , Bracie (2003). The Impact of Career and Technical Education Programs on Adult Offenders:Learning Behind Bars. **The Journal of Correctional Education** 54(4). Dec. PP:200-208.

Gottferdson, Michael & Hirshi, Travis (1990**). A General Theory of Crime.** Stanford University Press. California.

Hall, G, C. (1995). Sex Offender Recidivism Revisited: A Meta-analysis of recent treatment studies. **Journal of Consulting and Clinical Psycholgy**, vol. 63, no. 5. PP:802-809.

Heaven, P. C. L., & Bucci, S. (2001). Right-wing authoritarianism, social dominance orientation and personality: An analysis using the IPIP measure. **European Journal of Personality**, 15, 49-56.

Henry , L (1994)Beyond the authoritarian personality: Adorno's demon and its liberation, nternational Journal of Politics, **Culture, and Society** Volume 8, Number 1. pp105-127

Hirsch , Andrew , Bottoms , Anthony , Burney , Elizabeth , and Wikstromk, P-O (1999). **Criminal Deterrence and Sentence Severity: An Analysis of Recent Research**. Hart Publishing. Oxford.

Hollin, Clive R (1989**). Psychology and Crime**. Routledge , London.

Howells , Kevin , and Day , Andrew (1999). **The Rehabilitation of Offenders: International Perspectives Applied to Australian Correctional System. Trend and Issues in Grime and Criminal Justice series**: Australian Institute of Criminology. Canberra.

Hoy Wayne K. (2003) An analysis of enabling and mindful school structures: Some theoretical, research and practical considerations, **Journal of Educational Administration**, Volume: 41 Issue: 1 Page: 87 - 109

Ilse Cornelis (2006) The Impact of Cognitive Styles on Authoritarianism Based Conservatism and Racism, **Basic and Applied Social Psychology**, Vol. 28, No. 1, Pages 37-50

Katkin , Daniel (1982). **The Nature of Criminal Law**. Brooks/Cole Publishing Company. California.

Kempf , Kimberly L (1990). **Measurement Issues in Criminology**. Springer – Verlag , New York.

Kornblum , William , Julian , Joseph , and Smith , Carolyn D (1998). **Social Problems**. 9th ed. Prentice Hall, New Jersey.

Leak, G.K., & Randall, B. A. (1995). Clarification of the link between right-wing, authoritarianism and religiousness: The role of religious maturity**. Journal for the, Scientific**, Study of Religion, 34, 245-252.

Lewis, Donald E (1980). The General Deterrent Effect of Longer Sentences. **Criminology Journal**. Vo: 26, Issue: 1. PP:47-62.

Lippa, R., & Arad, S. (1999). Gender, personality, and prejudice: The display of authoritarianism and social dominance in interviews with college men and women. **Journal of Research in Personality**, 33, 463–493.

Losel, F (1996). **The Imkpact of Meta-Analyses, In Clinical Approaches to Working with Young Offenders**. Hollin and Howells. Chichester.

Maragraf, J. & Schneider, Silvia (1994). Klassifikatorisce Diagnostik, Struktuierte Interviews und Therapieindikation. In Reinecker, H. (Hrsg.): **Lehrbuch der Klinischen Psychologie**. (45-83). Goettingen. Hogrefe Verlag.

Martinson , Robbert (1974). What works? Questions and answers about Prison reform. **The Public Interest Journal**. vol 35 PP:22-55.

Minor, Kevin I, Wells , James B, and Sims , Grissy (2003). Recidivism among Federal Probationers – Prediction Sentence Violations. **Federal Probationers Journal**. Vol. 67 , Issue 1. PP:36-31.

Moeller W.T.(1994). **2800 personality trait descriptors: Normative operating characteristics for a university population. Ann Arbor**: University of Michigan,Department of Psychology.

Peterson Bill E. Richard M. Doty (1993) Authoritarianism and Attitudes toward Contemporary Social Issues, **Personality and Social Psychology Bulletin**, Vol. 19, No. 2, 174-184

Peterson Bill E., Emily D. Gerstein (2005) Fighting and Flying: Archival Analysis of Threat, **Authoritarianism, Political Psychology**, Volume 26 Issue 6 Page 887

Peterson, B. E., Smirles, K. A., & Wentworth, P. A. (1997). Generativity and authoritarianism: Implications for personality, political involvement, and parenting. **Journal of Personality and Social Psychology**, 72, 1202–1216.

Redondo , S. Garrido , V, and Sanchez , Meca J (1998). What Works in Correctional Rehabilitation in Europe: **A Meta-Analytic Review**. De Gruyter , Berlin.

Rogoli, Robert, and Hewitt, M (2003). **Delinquency in Society**. McGraw – Hill Higher Education. New York.

Rokeach, M. (1954). The nature and meaning of dogmatism**. Psychological Review**, 61, 194–204.

Rokeach, M. (1972). **Beliefs, Attitudes, and Values**. San Francisco: Jossey-Bass.

Sangeetha Rajan, Venkat R. Krishnan (2002) **Impact of gender on influence, power and authoritarianism**, 2002 Volume: 17 Issue: 5 Page: 197 – 206

Scheepers P., felling A. and peters J. (1990) Social conditions, authoritarianism and ethnocentrism: a theoretical model of the early Frankfurt School updated and tested, **Oxford Journals, Social Sciences, European Sociological Review**, Volume 6, Number 1, Pp. 15-29

Silvia , Mendes , Micael , McDonald (2002). Putting Severity of Punishment Back in the Deterrence Package. **Policy Studies Journal** , 29:4.PP:588-610.

Smith , P, Goggin , C, and Gendreau , P (2002).The Effects of Prison Sentences and Intermediate Sanctions of Recidivism: General Effect and Individual Differences. **Criminology Journal**. 7 (3). May. PP:19-32. also available in the internet at: http://sgc.gc.ca.

Spohn , Cassia , and Holleran , David (2002 The Effect of Imprisonment on Recidivism Rates of Felony Offenders. **Criminology Journal**, 40(2) ,PP:329-358.

Steures , Stephen J (2001). **The Effect of prison Education Programs on Recidivism. Ohio Department of Rehabilitation and Correction**. Ohio: USA. Also Available on: http://www.drc.stste.oh.us/Public/press107.htm.

Tennessee Sentencing Commission , and The Statistical Analysis Center (1994). The Percentage of Sentences Actually Being Served by Tennessee Inmates and The Recidivism Rats. also Available on: http://www.tsc.state.tn.us/geninfo/recidiv.htm.

Tibon, S., & Blumberg, H. H. (1999). Authoritarianism and political socialization in the context of the Arab-Israeli conflict. **Political Psychology,** 20, 581-591.

Tonry , Michael , Ohlin, Lloyd E, Farrington , and David P (1991). **Human Development and Criminal Behavior**. Springer- Verlag. New York.

Ubah, Charles B. A (2002). A Critical Examination of Empirical Studies of Offender Rehabilitation-Correctional Education: Lessons for the 21st Century. **Journal of Correctional Education** , Vol. 53 , Issue 1 , Mar. PP:13-19. also available on: http://web15.epnet.com/resultlist.asp.

Van Hiel, Alain; Mervielde, Ivan(2005)Authoritarianism and Social Dominance Orientation: Relationships With Various Forms of Racism, **Journal of Applied Social Psychology**, Volume 35, Number 11, pp. 2323-2344.

Ven, J. J. (1983). Half of all authoritarians are left wing: A reply to Eysenck and Stone. **Political Psychology**, 4, 139-143.

Whitley, B. Jr. (1999). Right-wing authoritarianism, social dominance orientation, and prejudice. **Journal of Personality and Social Psychology**, 77, 126-134.

Whitley, B. Jr., & Aegisdottir, S. (2000). The gender belief system, authoritarianism, social dominance orientation, and heterosexuals' attitudes toward lesbians and gay men. **Sex Roles**, 42, 11-12.

Whitley, B. Jr., & Lee, S. E. (2000). The relationship of authoritarianism and related constructs to attitudes toward homosexuality. **Journal of Applied Social Psychology**, 30, 144-170.

Wills , Antoinette (1981). **Crime and Punishment**. Greenwood Press. London.

Wirightsman, L (1994) Authoritarianism and Attitudes Toward the Environment **Environment and Behavior**, Vol. 26, No. 1, 25-37.

الملحق (أ)

أداة الدراسة (الاستبانة)

بسم ا   الرحمن الرحيم

الشخصية التساطية وعلاقتها بالعود الى الجريمة
دراسة ميدانية على مراكز الأحداث في الأردن

عزيز المبحوث

أرجو أن تقوم بالاجابة على اسئلة الاستبيان مراعياً الدقة والموضوعية من أجل الوصول الى الاجابات التي تعبر عن واقع الحال الفعلي.

وسيتم التعامل بمنتهى السرية مع البيانات التي سـيتم جمعهـا وسـيتم اسـتخدام المعلومات لغايات البحث العلمي فقط، راجياً عدم كتابة الاسم أو أية معلومات تـدل على شخصيتك

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث

أنور خاف العبيسات

الجزء الأول:

1- العمر: ....

2- المستوى التعليمي: ....

3- مكان الاقامة حضر أكثر من (5000 نسمة) ريف أقل من (5000 نسمة

الوحدات أكثر من 5000 نسمة

4- الديانة مسلم مسيحي غير ذاك

5- المستوى التعليمي للأب: أمي ملم أساسي

ثانوي جامعي أعلى من جامعي

6- المستوى التعليمي للأم ....

7- مهنة الأب: ....

8-مهنة الأم: ....

9- المهنة قبل دخول المؤسسة / المركز:

10- حجم الأسرة: ( ) فرد

11- الدخل الشهري للأسرة: أقل من 100 دينار من 101-200 دينار من 201-300 دينار

من 301-400 دينار من 401 فما فوق

12- هل سبق أن دخلت إلى مؤسسة أو مركز أحداث بقضية جزائية من قبل: نعم لا

ثانوي جامعي أعلى من جامعي

13- إذا كانت الإجابة نعم كم مرة دخلت مؤسسة أو مركز على أثر قضية جزائية:

مرة واحدة مرتين

من ثلاث مرات أربع مرات

14- عندما حوكمت لأول مرة هل كان الحكم من وجهة نظرك:

قاسياً متناسب مع الجريمة بسيطاً

15- قبل دخولك إلى مركز الرعاية والتأهيل مع من كنت تقيم:

أحدهم غيرهم دون مأوى

الجزء الثاني: يرجى وضع إشارة (×) في المربع الذي يوافق خياركم مع العلم بأن تنطبق دائماً تعني (5)درجات وصولاً إلى لا تنطبق أبدا وتعني درجة واحدة.

الرقم	العبارة	موافق بشده	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	أتقرفز بوجه المعلم الذي أتعامل معه					
2.	أنا عنيد اتجاه معلمي					
3.	لا اعمل بجد إذا طلب مني معلمي ذلك.					
4.	أتصرف بشكل سيء اتجاه معلمي.					
5.	أنا طالب جيد في دروسي.					
6.	لا أخير معلمي في الرفض.					
7.	لا أتجاهل معلمي.					
8.	أستمع إلى معلمي.					
9.	أعمل ما يطلبه مني المعلم.					
10.	أتصرف بلطف اتجاه معلمي إذا تكلموا معي.					
11.	أعتذر لوالدي إذا صرخت عليهم.					
12.	أنا جيد مع عائلتي.					
13.	لا أرغب في إزعاج والدي أحياناً.					
14.	أكون مرناً في تعاملي مع والدي.					
15.	لا أرد على والدي بقسوة إذا عاتبني.					
16.	أجد نفسي أحياناً غير منسجم مع والدي.					
17.	أجد نفسي أحياناً غير منسجم مع والدي.					
18.	أكون عنيداً مع والدي عندما أكون سيء المزاج.					
19.	أعامل والدي بشكل حسن.					
20.	أحاول أن أكون جيداً اتجاه والدي.					
21.	أتصرف بشكل جيد مع والدي.					